وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة عمار ثليجي –الاغواط–

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر

تخصص إقتصاد كمي

الموسومة بعنوان الموسومة بعنوان

أثر الإنفاق الحكومي على النمو الإقتصادي

خلال الفترة (1990-2020)

من إعداد الطالبين:

– شارف عثمان قلب الدين

– بن قويدر الحاج عيسى

الاستاذ المشرف:

– د. هيشر أحمد التجاني

لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الرتبة	الصفة
د. شلوفي عمير	أ. محاضر	رئيسا
د. هيشر أحمد التجاني	أ. محاضر	مقررا
د. رخروخ يوسف	أ. مساعد	ممتحنا

السنة الجامعيةّ 2022/2021

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة عمار ثليجي –الاغواط–

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر

تخصص إقتصاد كمي

الموسومة بعنوان

أثر الإنفاق الحكومي على النمو الإقتصادي

خلال الفترة (1990-2020)

من إعداد الطالبين:

– شارف عثمان قلب الدين

– بن قويدر الحاج عيسى

الاستاذ المشرف:

– د. هيشر أحمد التجاني

لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الرتبة	الصفة
د. شلوفي عمير	أ. محاضر	رئيسا
د. هيشر أحمد التجاني	أ. محاضر	مقررا
د. رخروخ يوسف	أ. مساعد	ممتحنا

السنة الجامعيةّ 2022/2021

بسم الله الرحمن الرحيم

نشكر الله العلي القدير الذي أنعم علينا بنعمة العقل والدين،

القائل في محكم التنزيل "وفوق كل ذي علم عليم"

وقال رسول صلى الله عليه وسلم : "ومن صنع إليكم معروفا فكافئوه،

فإن لم تجدوا ما تكافئونه فادعوا له حتى تروا أنكم قد كافأتموه"

ونثني ثناء حسنا على كل من يستحق الشكر والوفاء والتقدير،

اعترافا بالجميل نتقدم بجزيل الشكر

إلى أولئك المخلصين الذين لم يوالوا جهدا في مساعدتنا

بدءا من معلمي المرحلة الابتدائية وصولا الى أساتذتنا الكرام بجامعة عمار ثليجي –الأغواط–

ونخص بالذكر الاستاذ ***د. هيشر أحمد التجاني***

فجزاه الله كل خير وجعله في ميزان حسناته

ولا ننسى أن نتقدم بجزيل الشكر

إلى كل من قدم المساعدة من بعيد أو قريب في إنجاز هذا العمل.

الإهـــداء

بسم الله الرحمن الرحيم

"وَقُلِ اعْمَلُوا فَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ ۖ "

صدق الله العظيم

أهدي هذا العمل:

إلى ينبوع الصبر والتفاؤل والأمل إلى سندي وقوتي وملاذي بعد الله

أبي الغالي

إلى القلب الناصع بالبياض إلى الشمعة التي تنير دربي

أمي العزيزة

إلى من أرى التفاؤل والأمل بأعينهم إلى القلوب الطاهرة الرقيقة

والنفوس البريئة إلى رياحين حياتي *إخوتي*

إلى الوجوه المفعمة بالأمل ومعهم تحلو الحياة *زملائي*

(طلبة جامعة عمار ثليجي بالأغواط) قسم العلوم الاقتصادية.

وإلى من عرفت كيف أجده وعلمني أن لا اضيع

الأستاذ الألمعي "*د. هيشر أحمد التجاني*"

عثمان قلب الدين

الإهـــداء

الى والدي الأكرمين تذللا

أهدي لكم عمري ورسم بناني

الى إخوة صبروا علي تطلعا

أهدي لكم جهدي وصدق بناني

الى حُنَيَّةٍ فخروا بفعلي تحمسا

أهدي لكم فكري وثمر التفاني

الى كل أستاذ سلك بي منهجا

أهديكم جميل تقديري وعرفاني

الى كل من فعل الصنيع تذكرا

أهديكم المخطوط بكل تبياني

الحاج عيسى

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

العنوان	الصفحة
شكر وعرفان	
الإهداء الأول	
الإهداء الثاني	
فهرس المحتويات	
مقدمة	أ-ج
الفصل الأول: الإطار النظري الإنفاق الحكومي والنمو الإقتصادي	
تمهيد	04
1. الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي أسس ومفاهيم عامة	05
1.1. الإنفاق الحكومي، محدداته وتقسيماته	05
2.1. النمو الاقتصادي، محداته ونظرياته	10
3.1. العلاقة بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي	21
2. الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة	24
1.2. مفهوم وأهداف الإصلاح الاقتصادي	24
2.2. مضمون الإصلاحات الاقتصادية الجزائرية	25
خلاصة الفصل	39
الفصل الثاني: أثر الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2020/1990	
تمهيد	41
1. عرض النتائج ومناقشتها	42
1.1. التحليل الإحصائي لمتغيرات الدراسة الخام	42
2.1. التحليل الإحصائي للمتغيرات الجديدة	44
3.1. دراسة استقرارية سلاسل المتغيرات	46

4.1. إزالة حالة عدم الاستقرار من السلاسل الزمنية	52
5.1. اختبار التكامل المشترك	55
2. نموذج (Vectorial Auto Regressive)	60
1.2. تعريف VAR	60
2.2. خطوات نماذج VAR	60
3.2. نموذج VAR	61
4.2. نموذج الناتج المحلي GDP	63
5.2. نموذج الانفاق الحكومي GVN	63
3. دراسة وتحليل بواقي النموذج	66
1.3. اختبار الارتباط الذاتي بين البواقي	66
2.3. اختبار استقرارية البواقي	66
3.3. اختبار الارتباط الذاتي بين البواقي	67
4.3. اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي	68
5.3. اختبار ثبات تباين للبواقي	68
6.3. دراسة وتحليل السلوك الحركي للنموذج	69
الاستنتاج العام	74
خلاصة الفصل	76
الخاتمة	78
قائمة المصادر المراجع	

فهرس الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
01	تطور حجم النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة 1990-2017 الوحدة (مليون دج)	35
02	الدراسة الوصفية لخام المتغيرات	42
03	الدراسة الوصفية للوغاريتم المتغيرات	44
04	اختبار ثبات المتوسط وتجانس التباين	47
05	دالة الارتباط الذاتي للمتغيرات LGDP و LGVN	49
06	تحديد فترة الابطاء لاختبار ADF للسلسلتين	51
07	تحديد فترة الابطاء لاختبار ADF للسلسلتين	52
08	دالة الارتباط الذاتي للمتغيرات DLGDP و DLGVN	54
09	نتائج اختبار جذر الوحدة ADF DLGDP و DLGVN	55
10	نتائج اختبار جذر الوحدةADF لبواقي الانحدار البسيط	57
11	اختبار تكاملARDL	58
12	فترة التباطؤ ρ=1	61
13	نموذج VAR	62
14	معلمات نموذج VAR(2)	63
15	اختبار استقرارية نموذج VAR(2)	65
16	نتيجة اختبار Test LM لنموذج VAR(2)	66
17	استقرارية بواقي نموذج VAR(2)	66
18	دالة الارتباط الذاتي لبواقي نموذج VAR(2)	67
19	اختبار التوزيع الطبيعي لبواقي	68
20	اختبار White	68
21	نتائج تحليل مكونات تباين متغيرة الناتج المحلي LGDP ومتغيرة الإنفاق الحكومي [LGV]_t	70
22	نتائج اختبار دالة الاستجابة لردة الفعل	71
23	اختبار السببية	73

فهرس الأشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
01	يبين أهداف صندوق النقد الدولي	30
02	يبين أهداف البنك الدولي	31
03	تطور النفقات العامة خلال الفترة 1990-2017	36
04	التوزيع الطبيعي لخام المتغيرات	42
05	رسم بياني لخام المتغيرات	45
06	رسم بياني للوغاريتم المتغيرات	46
07	تغيرات قيم السلسلتان D(LGDP) و D(LGVN)	53
08	رسم بياني لخام المتغيرات	75
09	عدم ثبات المتوسط الحسابي	75

مـــــقدمة

يعد موضوع الإنفاق الحكومي من المواضيع التي لها علاقة وطيدة بالدور الاقتصادي للدولة، حيث تاثر هو الآخر يمختلف التيارات الفكرية ما غير نظرة الاقتصاديين والسياسيين لدور الدولة في الاقتصادية وذلك منذ نهاية القرن التاسع عشر، ومن هنا بدأت بوادر فكرة التوجه نحو التوسع في الإنفاق العام بالانتشار باعتبارها أحد أدوات السياسة المالية التي لها أثر كبير في تحسين معدلات النمو الاقتصادي وهذا انطلاقا من المنظور الكينزي الذي أكد على ضرورة التوسع في الإنفاق العام لتحفيز الطلب الكلي ، ما يرفع من الطاقة الإنتاجية للاقتصاد وتحقيق النمو الاقتصادي عن طريق زيادة الناتج المحلي الإجمالي كونه من أكثر المقاييس شيوعا واعتمادا لقياس الأداء الاقتصادي من جهة والذي يعبر عن وضعية الاقتصاد ككل من جهة أخرى.

1. الإشكالية :

لدراسة الموضوع والتطرق إلى جوانبه المتعددة وللوصول إلى النتائج المرغوبة تم طرح الإشكال التالي:

– ما مدى تأثير الإنفاق الحكومي على النم الاقتصادي بالجزائر خلال الفترة (1990–2020)؟

ولمعالجة هذه الإشكالية ارتأينا تجزئتها إلى مجموعة من الأسئلة الفرعية على النحو التالي:

– هل هناك تأثير لنفقات التجهيز ونفقات التسيير على النمو في الجزائر؟ أين بقية الاسئلة؟

2. الفرضيات :

للإجابة على الإشكالية والأسئلة الفرعية نبرز الفرضية التالية:

– يؤثر الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في الجزائر من خلال نفقات التسيير ونفقات التجهيز.

3. أهمية الموضوع :

– محدودية إسهامات القطاع الخاص في الدولة الجزائرية والدور الهام للإنفاق الحكومي لتحقيق آثار اقتصادية واجتماعية.

– التوجهات الدولية نحو الخصخصة وتهميش دور الدولة وما يترتب عليه من آثار اقتصادية واجتماعية.

– يعتبر النمو الاقتصادي أساس تطور الدول كونه سببا في زيادة الدخل، الاستثمار، التطور العلمي، .... الخ.

4. أهداف البحث :

– تسليط الضوء على طبيعة الإنفاق الحكومي للدولة الجزائرية وتحليل أنماطه واتجاهاته.

– بيان مدى تأثير الإنفاق الحكومي للدولة الجزائرية على النمو خلال فترة الدراسة.

– اختبار أثر النفقات التجهيز والتسيير على النمو الاقتصادي بالجزائر.

– الوصول إلى نتائج وتوصيات للمساهمة في إنعاش الاقتصاد الجزائري وتحقيق النمو الاقتصادي.

5. دوافع اختيار الموضوع:

يمكن تقسيم أسباب اختيار البحث إلى أسباب موضوعية وأخرى ذاتية :

أسباب موضوعية:

– تطابق الموضوع مع التخصص المدروس.

– البحث في العلاقة بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي في الجزائر.

– الطابع الاجتماعي للموضوع كون أن النمو الاقتصادي يؤدي إلى تحسين الأوضاع المعيشية لأفراد المجتمع.

أسباب ذاتية :

– تفسير حالة التوسع في الإنفاق والتي لا يتبعها زيادة ملحوظة في نمو حجم الناتج الإجمالي بالنسبة للجزائر.

6. حدود الدراسة :

الحدود الزمنية : اقتصرت الدراسة على فترة 30 سنة والممتدة من سنة 1990 إلى 2020.

الحدود المكانية : تمثلت في دراسة حالة الاقتصاد الجزائر.

الحدود الموضوعية : تمثلت في دراسة كل من النمو الاقتصادي والإنفاق الحكومي كظاهرة اقتصادية ثم دراسة هذه المتغيرات دراسة قياسية.

7. المنهج المتبع :

نظرا لطبيعة الموضوع اعتمدنا على المنهج الوصفي التحليلي في العرض النظري لمختلف التيارات (الشرح والنظريات ذات العلاقة بالتدخل الحكومي وأثره على النمو الاقتصادي)، وكذلك على المنهج الإحصائي التحليلي في عرض وتقييم تطور النمو والإنفاق بالجزائر، وعلى المنهج الاستنباطي لقياس إثر المتغيرات المستقلة على المتغير التابع.

8. الصعوبات البحث:

- صعوبة الحصول على البيانات التاريخية لمتغيرات الدراسة.

9. هيكل الدراسة:

من أجل الإحاطة بجوانب الموضوع وللإجابة على إشكالية البحث، قمنا بتقسيم البحث إلى فصلين.

حيث تناول الفصل الأول النظري للإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي وتم تقسيمه إلى مبحثين:

المبحث الأول جاء بعنوان الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي أسس ومفاهيم عامة.

المبحث الثاني: الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة

في حين تعرض الفصل الثاني إلى الجانب التطبيقي للدراسة، وتم تقسيمه إلى مبحثين :

المبحث الأول وفيه تم التطرق إلى تبيان الطريقة والأدوات المستخدمة في تحليل معطيات الدراسة وتناول

المبحث الثاني عرض وتحليل للنتائج المتوصل إليها.

الفصل الأول

الإطار النظري الإنفاق الحكومي والنمو الإقتصادي

تمهيد:

يشكل النمو الاقتصادي اهتمام العديد من المفكرين في أبحاثهم خاصة بعد تطور الفكر الاقتصادي حيث كانت معظم أفكارهم تنصب حول تفسير العوامل المحددة للنمو بغية تحقيق الاستقرار على المدى القصير والطويل بسبب ارتباط بعوامل عديدة إضافة إلى علاقته المباشرة مع الإنتاج. حيث يقصد بالنمو الاقتصادي زيادة الناتج الوطني مع إمكانية تحقيق زيادة في مستوى الدخل الفردي وبالتالي تحسن المستوى المعيشي للأفراد، كما أن الحديث عن النمو الاقتصادي يقودنا إلى مصطلح التنمية نظرا لارتباطهما، وعليه سيتم التطرق بعناية إلى هاذين المفهومين كل على حدا من أجل إبراز العلاقة الاقتصادية بينهما والفرق الحاصل بينهما.

عرف موضوع النمو الاقتصادي اهتمام جل الباحثين عبر مختلف المدارس الاقتصادية والذي انبثقنه مجموعة من النظريات والتي تعود إلى المدرسة الكلاسيكية بقيادة "آدم سميث، دافيد ريكاردو، كارل ماركس"، أين حاولوا تفسير أسباب النمو الاقتصادي ثم نظريو شومبيتر، وصولا إلى النماذج الحديثة والتي تمثلت في نماذج "لوكاسن رومر وباور"، بعد التطرق أيضا إلى النماذج التقليدية والتي تمثلت في نموذج " هارود– دومار"، والذي ركز على أهمية الاستثمار في النمو ثم النماذج النيوكلاسيكية والتي عبر عنها بنموذج " سولو–سوان"

كما ازدادت أهمية دراسة العلاقة بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي خاصة مع زيادة أهمية تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية، ويمكن هدف الإنفاق الحكومي إلى الرفع من معدلات النمو الاقتصادي وتحقيق تنمية شاملة، وانطلاقا من ذلك وكتكملة للجز النظري للموضوع سيتم التطرق إلى علاقة الإنفاق الحكومي بالنمو الاقتصادي، ومنه تم تقسيم هذا الفصل إلى :

– توضيح مفهوم النمو الاقتصادي ومقوماته إضافة إلى التنمية الاقتصادية وإبراز أوجه الفرق بينهما.

– نظريات ونماذج النمو الاقتصادي بدءا بالنظريات التقليدية ووصولا للنماذج الحديثة.

– الإنفاق العام والتوازن الاقتصادي.

1. الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي أسس ومفاهيم عامة

تستخدم الحكومات الإنفاق كأحد الأدوات التي ترفع بوسطتها من قدرة الاقتصاد على النمو والتطور لما له من دور باعتباره أحد أدوات السياسة المالية التي تتحكم فيه الدول للتدخل في الاقتصاد لتحقيق الأهداف المنشودة، فالإنفاق الحكومي قد يؤثر بشكل على العمليات التكوين الرأسمالي والدخل والاستهلاك، هذا فضلا عما أثبتته التجارب من أن معدل النمو الاقتصادي إنما يتوقف إلى حد كبير على قدرة الدولة على الإنفاق الحكومي على القطاعات المختلفة والتي تتوقف على قدرة هذه القطاعات على زيادة الإنتاج المحلي.

1.1. الإنفاق الحكومي، محدداته وتقسيماته

لكي تحقق الدولة أهداف المجتمع وإشباع حاجاته العامة تلجأ الدولة للإنفاق العام والذي يعتبر الأداة المالية الرئيسية للدولة، فأول عمل تقوم به هو تحديد نفقاتها العامة، بعد ذلك تقوم بتحديد مجموعة إيراداتها، فالإنفاق العام يعكس فعالية الحكومة ومدى تأثيرها على مختلف الانشطة الاقتصادية.

1.1.1. تعريف النفقة العامة

يعرف علماء المالية النفقة العامة بأنها مبلغ من النقود يقوم بإنفاقه شخص عام قصد إشباع حاجة من الحاجات العامة، ويتضح من دراسة هذا التريف أن اركان هذه النفقة ثلاثة وهي:

1- النفقة العامة مبلغ نقدي.

2- بواسطة شخص عام.

3- بهدف أداء خدمة ذات نفع عام، النفقة العامة يقصد بها تحقيق نفع عام.[1]

بعيدا عن الاختلاف في التعاريف المدرسية للإنفاق العام، فهو يعبر عن حجم التدخل الحكومي والتكفل بالأعباء العمومية سواء من قبل الحكومة المركزية أو حكومات الولايات، وهوا

[1] مجدي محمود شهاب، الاقتصاد المالي نظرية مالية الدولة، السياسات المالية للنظام الرأسمالي، دار الجامعة الجديدة للنشر الإسكندرية، مصر، 1999، ص 39.

أحد أوجه السياسة الاقتصادية المتعددة من قبل الدولة التي تعتمد التأثير المباشر على الاجتماعي. ويعبر الإنفاق العمومي عن أحد المعايير المستخدمة لقياس حجم دور الحكومة في النشاط الاقتصادي.

وتشمل النفقات العمومية جميع مدفوعات الحكومة غير واجبة السداد التي تقوم بها سواء كانت بمقابل أو بدون مقابل، وسواء كانت لأغراض جارية أو رأسمالية.[1]

2.1.1. محددات الإنفاق العام

هناك من يعتد أن نسبة الإنفاق العام من الناتج المحلي يجب أن تتراوح بين 5 و22 بالمائة، ألا أن مثل هذا الرأي لا يمكن إثباته بالقواعد التحليلية ولا بالاختبارات الميدانية، ذلك أن حجم الإنفاق يتوقف على مجموعة من العوامل التي تبقى ثابتة بالنسبة للدول الواحدة، وتختلف من دولة إلى أخرى، ومن هذه العوامل ما يلي:[2]

1.**دور الدولة:** ازداد حجم الإنفاق نتيجة توسع دور الدولة ووظائفها التدخلية في كافة المجالات، فحجم الإنفاق يختلف اتساعا وضيقا باختلاف طبيعة النظام السياسي وما يهدف إليه من أغراض، وباختلاف درجة النمو الاقتصادي والاجتماعي وفيما إذا كانت الدولة مسؤولة عن التوازن الاقتصادي والاجتماعي كما هو في الدولة المتدخلة. ويختلف أيضا حجم الإنفاق في الدولة المتقدمة اقتصاديا واجتماعيا وإداريا عنه في الدول الأقل تقدما لذلك فإن دور الدولة يعتبر عاملا حيويا في تحديد حجم الإنفاق العام وبالتالي في تحديد الأعباء " ... فكلما اتسعت وظائف الدولة وتنوعت ازدادت النفقات العامة وتنوعت تبعا لذلك".

2.**قدرة الدولة على تحقيق الإيرادات العامة** : من المعروف أن قدرة الدولة على تحقيق الإيرادات العامة يتسم بقدر كبير من المرونة فالدولة تتمتع بتحصيل الإيرادات السيادية مثل الضرائب والإصدار النقدي الجديد ... الخ كل ذلك يتيح للدولة القدرة على تحديد نفقاتها العامة

[1] عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية _ دراسة تحليلية تقييمية، ديوان المطبوعات الجامعية، ط الثالثة 2006الجزائر، ص 179.

[2] بشير خميرة ن دراسة قياسية تظهر العلاقة بين الإنفاق الحكومي والناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال فترة 1980-2014 مذكرة تخرج لنيل شهادة ماستر أكاديمي الطور الثاني في العلوم الاقتصادية، الجزائر، دفعة 2015-2016، ص 06.

دون التقيد بحدود الإيرادات العامة، إلا أن قدرة الدولة على تحصيل هذه الإيرادات قد يخل بمستوى معيشة الفرد ودخله، ويحدث نوع من عدم العدالة نتيجة زيادة العبء الضريبي على بعض أفراد المجتمع، معنى ذلك أن قدرة الدولة في الحصول على الإيرادات تحدها عوامل معينة، وليست قدرة مطلقة كما تخيل البعض لذلك يمكن العقول أن الحجم الأمثل للإنفاق العام هو الذي يحقق الاستغلال الأمثل للموارد الإنتاجية، ويحقق أعلى معدلا لنمو في إطار العدالة في توزيع الأعباء بين الناس.[1]

3.**مستوى النشاط الاقتصادي:** تؤثر الظروف الاقتصادية التي يمر بها الاقتصاد القومي بدورها في حجم النفقات العامة أو حدودها ويتمثل هذا أساسا في فترات الرخاء والكساد التي تعاقبت على الاقتصاديات الرأسمالية. حيث تزداد النفقات العامة في اوقات الكساد لإحداث زيادة في الطلب الكلي الفعلي والوصول إلى العمالة الكاملة على أساس طاقة الجهاز الإنتاجي، ويحدث العكس في أوقات الرخاء لتجنب الارتفاع التضخمي في الأسعار وتدهور قيمة النقود نظرا لوصول الاقتصاد القومي إلى حاجة العمالة الكاملة.

أما في الاقتصاديات النامية وحيث يتسم الجهاز الإنتاجي بعدم مرونته يتحتم ألا تزيد النفقات العامة عن حد معين، ذلك أنه بعد هذا الحد سوف ترتفع الأسعار وتدهور قيمة النقود.

ومن الناحية الأخرى فإن النفقات العامة تؤثر في النشاط الاقتصادي، أي في الانتعاش والانكماش. ويترتب على هذه العلاقة نتيجة بالغة الأهمية في نقاط رسم السياسة المالية وهي أن النفقات العامة التي تؤثر في مستوى النشاط الاقتصادي بحيث ان تتحدد في ضوء مستوى هذا النشاط.[2]

[1] حسن محمد القاضي، الإدارة المالية العامة، الاكاديمية للتوزيع والنشر، 2014، ص 69.

[2] زينب حسين عوض الله، مبادئ المالية العامة الجار الجامعية للطباعة والنشر، بيروت، 1998، ص 52-53.

3.1.1. تقسيمات النفقة العامة

أدى تطور الدولة المعاصرة وتدخلها في مختلف الميادين إلى تعدد أوجه نشاطها وما رافقه ذلك من ازدياد في حجم نفقاتها وتنوعها لذلك استأثرت تقسيمات هذه النفقة وآثارها بالحيز الأكبر من اهتمامات المؤلفين المالين الحدثين. ومن أهم تلك التقسيمات نذكر:

– التقسيم الإداري للنفقات العامة : يعتبر التقسيم الإداري للنفقات العامة من أقدم تقسيماتها. ووفقا لهذا التقسيم يحدد لكل من أجهزة الدولة المختلفة جزء معين من الموارد العامة ليتسنى لها لاحقا رسم سياستها الاتفاقية، مما يمنح للمطلع على الميزانية معرفة اتجاهات السياسة الحكومية عن طريق دراسة حجم النفقات المخصصة لكل مصلحة من مصالح الدولة.[1]

– التقسيم الاقتصادي للنفقات العامة : يهدف التصنيف الاقتصادي للنفقات العامة لتبويب عمليات الدولة المالية بحسب طبيعتها الاقتصادية. وفي هذا الشأن أوضح خبراء الأمم المتحدة في تقرير لهم تبويبا للتقسيم الاقتصادي كما يلي:

أ– النفقات الجارية: وهي التي تتكرر بصفة دورية لتسيير المرافق العامة بانتظام وتشمل بدورها العديد من النفقات والتسديدات والإعلانات.

ب– النفقات الرأسمالية : وهي تلك التي تخصص لتكون رؤوس الأموال العينة أو بمعنى آخر تلك التي تهدف لتنمية الثروة القومية (تحويلات رأسمالية، قروض مباشرة، إجمالي الاستثمارات).[2]

– تقسيمات النفقة حسب دوريتها وانتظامها: يظهر هذا التقسيم النفقات العامة موزعين بين نفقات عادية وغير عادية. ويراد بالنفقات العادية النفقات المنتظمة التي تتمتع بالدورية والانتظام كرواتب الموظفين، أجور العمال ونفقات الصيانة .... الخ، أما النفقات العادية فهي تلك

[1] فوزت فرحات، المالية العامة، الاقتصاد المالي دراسة التشريع المالي اللبناني مقارنة مع بعض التشريعات العربية والعالمية، منشورات الحقوقية، 2010، ص 272.

[2] مجدي محمود شهاب، مرجع سابق، ص 51–52.

النفقات التي لا تتكرر بصفة دورية وإنما تحدث بصفقة استثنائية غير متوقعة إثر أزمة أو مشكلة اقتصادية أو كارثة كنفقات التعميم .... الخ.[1]

– تقسيم النفقة من حيث مقابلها أو آثارها: يمكن تقسيم النفقات العامة من مقابلها إلى نفقات حقيقية تستنزف جزءا من الموارد المتاحة للاقتصاد القومي من أجل أداء الخدمات العامة ونفقات تحويلية تقتصر على تحويل جزء من هذه الموارد من اتجاهها الأصلي بغرض تحقيق غرض محدد.

أ– النفقات الحقيقية: تشمل كافة المصروفات التي تقوم بها الدولة مقابل الحصول على أموال إنتاجية أو استهلاكية. ومثال ذلك ما يصرف للعاملين في أجهزة الدولة من مرتبات مكافآت مقابل الخدمات التي يقدمونها وكذا ما ينفق لشراء مختلف السلع التي تحتاجها الإدارات الحكومية لتسيير شؤنها، وتنقسم بدورها إلى:

✓**نفقات جارية:** فتشمل المصروفات اللازمة لتسيير المرافق العامة بصورة معتادة مثل الاجور والمكافآت، مستلزما الإنتاج من موارد أولية ...الخ.

✓**نفقات استثمارية:** فتشمل كافة المصروفات التي تهدف لزيادة التكوين الرأسمالي، وتوسيع الطاقة الإنتاجية للدولة، مثل: ما يصرف لبناء السدود وإنشاء محطات القوى الكهربائية.

ب– النفقات التحويلية: تشمل المصروفات التي تقوم بها الدولة دون أن تحصل مقابلها على سلع أو خدمات. فهي تهدف بذلك إلى تحقيق هدف اقتصادي مثل النفقات الموجه للمشروعات الاقتصادية أو اجتماعي مثل منح اعانات للمعاقين أو مالي مثل فوائد الدين العام وأقساط استهلاكية.[2]

[1] عادل فليح العلي، مالية الدولة، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، ط 2010، ص 119.

[2] عادل فليح العلي، المرجع نفسه، ص 120

وتجدر الإشارة إلى أن النفقات في الجزائر تصنف على النحو الآتي :

- **نفقات التسيير**: وتتضمن أربعة أبواب:

- أعباء الدين العمومي والنفقات المحسومة من الإيرادات.
- مخصصات السلطات العمومية.
- النفقات الخاصة بوسائل المصالح.
- التدخلات العمومية.

- **نفقات الاستثمار**: وتتضمن ثلاثة أبواب:

- الاستثمارات المنفذة من قبل الدولة.
- إعانات الاستثمار الممنوحة من قبل الدولة.
- النفقات الأخرى برأسمال.

2.1. النمو الاقتصادي، محداته ونظرياته

يعتبر مفهوم النمو الاقتصادي من المفاهيم الشائعة بكثرة في الساحة الاقتصادية لدول العالم، كما يعتبر تحقيق النمو مطمع الكثير من الدول خاصة دول العالم الثالث التي مازالت تعاني ويلات التخلف في جميع الميادين وبالأخص الميدان الإقتصادي.

1.2.1. مفهوم النمو الإقتصادي

توجد عدة تعاريف للنمو الإقتصادي نذكر منها:

"النمو : يعني الزيادة حيث أن كمية النمو كمية يعني زيادتها. ومثالها: "النمو الاقتصادي الذي يقصد به تحقيق معدل مرتفع في كل من الدخل القومي والدخل الفردي بما يحقق الرفاهية لأفراد هذا الاقتصاد"

كما يعرف النمو الاقتصادي بأنه "حدوث زيادة مستمرة ومستقرة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي".

العوامل المحددة للنمو الاقتصادي: هناك العديد من العوامل التي تلعب دورا في تحديد وإحداث النمو نلخصها فيما يلي:

تراكم رأس المال البشري: ويقصد به تعبئة المدخرات الوطنية من أجل زيادة طاقات الانتاجية للبلد من خلال تكثيف الاستثمارات في مشروعات البنى التحتية كتوسيع شبكة الطرقات الداخلية والخارجية وبناء المطارات والموانئ وغيرها، والتي تساهم في إعداد الاقتصاد القومي للإقلاع واقماة المشروعات الانتاجية وتدعيم القدرات التصديرية للبلد، ويعتمد تحقيق هذه الاهداف على مدى جدية السياسات الاقتصادية الهادفة إلى إعطاء الأولوية الى الانفاق الاستثماري وليس الاستهلاكي وبالتالي زيادة معدلات النمو الاقتصادي.

فالتكوين الراسمالي او الاستثمار تعتبر احد العوامل الرئيسية للنمو، فكلما زاد التكوين الرأسمالي زادت الطاقة الانتاجية وبالتالي يزيد مستوى الانتاج وترتفع امكانية من مزايا الانتاج الكبير أو الحجم الكبير للإنتاج ما يؤدي إلى زيادة التخصص يؤدي بدوره الى المزيد من التقدم التكنولوجي وبالتالي زيادة التقدم الاقتصادي وزيادة معدل النمو الذي يفوق معدل النمو السكاني ولكي يتحقق التكوين الرأسمالي فيجب ان يتحقق الادخار لأنه لا استثمار دون ادخار، ويجب استثمار ما تم ادخاره، وأن لا يكون هناك اكتناز[1].

رأس المال البشري: ويعتبر اهم العوامل المؤثرة على النمو، ولا يعتمد على التعليم والتدريب فقط بل ايضا مقدار الخدمات الصحية والاجتماعية، ويعتبر السكان ونوعيتهم والهرم السكاني اهم عنصر مكون له، أي زيادة السكان تعني زيادة عرض العمل مع الأخذ في الاعتبار أثر النمو السكاني على متوسط نصيب الفرد من الناتج أو الدخل القومي، حيث يشكل مصدر رئيسي للطلب الفعال الذي يساهم في زيادة دورة ونشاط النمو الاقتصادي. وبالتالي فإن أي زيادة في استثمار رأس المال البشري تساهم في زيادة إنتاجية العمل وبالتالي زيادة معدل النمو والتنمية الاقتصادية، وعليه وجب الإهتمام بتدريب وتنمية العنصر البشري التي تميز

[1] عبد الوهاب الأمين، مبادئ الاقتصاد الكلي، ط1، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان–الأردن، 2002، ص375.

الدول المتقدمة عن المتخلفة، والتدريب الفني والإداري يعتبر ضروري لتنمية المهارات بدورها تساهم في زيادة الانتاجية وبالتالي الإسراع في عملية التنمية وزيادة معدل النمو[1].

كمية ونوعية الموارد الطبيعية: يعتمد انتاج ونمو اي إقتصاد على كمية ونوعية الموارد الطبيعية ممثلة في درجة خصوبة التربة، وفرة المياه، المعادن، .....الخ، والتي ليست من صنع الإنسان، فالفرد يستغل تلك الموارد لتحقيق الأهداف والغايات الإقتصادية والإجتماعية للمجتمع، كما أن الموارد ليست بالضرورة أن تكون ثابتة، كما يمكن للمجتمع أن يكتشف أو يطور موارد طبيعية جديدة تؤدي إلى زيادة النمو الاقتصادي في المستقبل، أو تحويل جزء من تلك الموارد المتاحة كرأس المال والعمل نحو مجالات الأبحاث، أي يعني ذلك التضحية بجزء من السلع الإستهلاكية في الأجل القصير للوصول بالإقتصاد إلى أعلى مستوى من القدرة الإنتاجية في المستقبل وبعبارة اخرى انتقال منحنى حدود إمكانيات الإنتاج القصوى إلى الأعلى وبالتالي زيادة النمو.

التقدم التقني: أين ينتج النمو على المستوى التقني عن عوامل إنتاج مستخدمة وعن إمكانية التوفيق بينها، أي لا يرتبط فقط بكميات العوامل (العدد الإجمالي لساعات العمل ومخزون رأس المال الثابت) وإنما يرتبط أيضا بالعوامل النوعية أي مجموعة من العناصر تتمثل في تحسين المعارف وتأهيل العمال والتقدم العملي المستخدم، بالإضافة إلى فعالية تنظيم العمل والتركيبات الإنتاجية، هذه العوامل المختلفة النوعية تحدد الإنتاجية ونجاعة الإنتاج، وعليه يتوجب الاهتمام بإنتاجية الأجير والمؤسسة وقطاع النشاط أو باقتصاد البلد، أين نميز ثلاث أنماط من الانتاجية تساهم في زيادة النمو وهي انتاجية العمل التي تقاس بالعلاقة بين القيمة المضافة على عدد ساعات العمل، وتتطلب تحسين التقنيات والماكينات المستخدمة. وإنتاج رأس المال والذي يقاس بالعلاقة بين القيمة المضافة ومخزون رأس المال الثابت المستخدم في الإنتاج، وتتطلب تأهيلات وكفاءات ونجاعة العمال الذين يشغلونها. وأخيرا

[1] عبد المطلب عبد الحميد، النظرية الاقتصادية، تحليل جزئي وكلي، ط1، الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع، الاسكندرية، 2006، ص 496.

النجاعة الشاملة للعوامل وتأتي من العلاقة بين القيمة المضافة ومجموع عوامل الإنتاج المستخدمة[1].

أعباء النمو الاقتصادي: إن النمو لا يتحقق إلا في إطار تحمل لبعض الأعباء والتضحيات حيث أنه كلما زاد معدل النمو زادت الحاجة إلى زيادة إنتاج السلع الرأسمالية وتوجيه الموارد والاستثمارات إليها، وزيادة الاستثمار في التعليم والتدريب، أي التضحية ببعض السلع الاستهلاكية في الوقت الحاضر لزيادة الإنتاج مستقبلا. كما يؤدي النمو إلى زيادة كل من التلوث البيئي والقضاء على الثروات الطبيعية وإزدحام المدن في كل من الدول المتقدمة والمتخلفة، إضافة إلى زيادة التقدم المادي ليطغى على الجوانب الروحية والأخلاقية في المجتمع[2].

التخصص وتقسيم العمل: وهو ما نادب آدم سميث عام 1776، ويعتبر أهم مبدأ في تحقيق النمو لأنه يؤدي بالضرورة إلى تحسين كمية ونوعية الإنتاج بنفس الكمية من مدخلات هذا الانتاج ويطلق عليه اقتصاديا بتحسين الكفاءة الإنتاجية للعامل وتحسين الأداء وتنتج تكنولوجيا متقدمة تساهم في زيادة معدل النمو الإقتصادي.[3]

التنمية الإقتصادية: اعتبرت التنمية في الإطار العريض للفكر الاشتراكي الماركسي تنمية اقتصادية في قوتها الدافعة، حيث تقوم على مفهوم "التحول الهيكلي" من خلال محورية القطاع الصناعي التكنولوجي، وانطلاقا من مفهوم تكرار الإنتاج الموسع، وبالتالي الدور الأساسي لعملية تراكم رأس المال، وتعظم الادخار، وتوسيع نطاق الاستثمارات المنتجة. أما آلية تحقيق التنمية بهذا تحقيق التنمية بهذا المعنى فعي التخطيط القومي الشامل ذو الطابع المركزي الذي يستخدم الخطة كأداة تكميلية ملزمة، لتحقيق اهداف التحول الهيكلي التصنيعي، وما يرتبط به

---

[2] حربي محمد موسى عريفات، مبادئ الاقتصاد الكلي، ط 1، دار البداية ناشرون وموزعون، عمان الأردن، 2014، ص 355-356.

[2] موسى زواوي، مدخل عام للاقتصاد السياسي ، ط 1، منشورات الدار الجامعية، الجزائر، 2015، ص 85-86.

[3] مصطفى يوسف كافي، الاقتصاد الكلي، مبادئ وتطبيقات، ط 1، مكتبة المجتمع العربي للنشر، عمان- الأردن، 2007، ص 548.

من سياق اجتماعي في ظل الملكية العامة على أدوات الإنتاج والمتمثلة في قطاع الدولة، وقطاع الملكية الجماعية والتعاونيات[1].

تعريف التنمية الاقتصادية: التنمية كلمة مشتقة من النمو وتعني الانماء، وهي محاولة عمدية، قصدية أو تدخل خارجي إرداي للتسبب في النمو والإسراع فيه لتعميقه وإغنائه بغية الحصول على النماء، وهو اصطلاح يتلائم وظروف البلدان المتخلفة لأنها بحاجة إلى زيادة معدلات نموها لسرعة واستمرارية لتقليص الفجوة التي تفصلها عن الدول المتقدمة[2].

التنمية مفهوم اقتصادي في الأصل يعني توظيف التكنولوجيا التصنيعية والإدارية الحديثة لتحقيق الكفاءة في استخدام الموارد المتاحة بهدف تنشيط الإقتصاد الوطني وتحسين نوعية حياة المواطنين كافة، حيث استخدم تعبير النمو الإقتصادي ليشير إلى التنمية في الخمسينات والستينات من القرن العشرين، ما جعل هدف التنمية الاقتصادية يقتصر على تغير كمي في الناتج القومي الإجمالي، ويشير "**جوزيف ستجلز**" إلى أن: "التنمية عملية تشمل أوجه الحياة في المجتمع كافة يشارك فيها الجميع، الأسواق والدولة والمنظمات الغير حكومية والتعاونيات والمؤسسات غير الربحية"[3].

ومنه فإن كلمة التنمية تشمل جوانب إقتصادية وإجتماعية وسياسية وثقافية، أي أن التنمية عملية نهوض حضاري شاملة، وعليه انقسم الفكر الاقتصادي في تعريفه للتنمية إلى تيارين رئيسيين[4]:

---

[1] علي جدوع الشرفات، التنمية الاقصادية في العالم العربي، ط 1 ، دار الزمان للنشر، الأردن، 2014، ص 45.

[2] محمد عبد الشفيع عيسى، مفهوم ومضمون التنمية المحلية ودورها العام في التنمية الاجتماعية، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العددان 43-44، 2008، ص 156-157.

[3] عطاالله خالد، السياسة العامة بين التخطيط والتنفيذ، الجزائر نموذجا، ط 1، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان-الأردن، 2018، ص 87.

[4] رقية شوشان، التنمية البشرية المستدامة بين الواقع والمأمول، قراءة في التجربة الماليزية، جرش للبحوث والدراسات، المجلد 17، العدد 2، الأردن، 2016، ص 14.

– **التيار الأول:** يمثل الفكر الإقتصادي في الغرب ويستمد مفهومه من تجربة النمو الإقتصادي الغربي، ولا يميز بين النمو والتنمية ويعرفها "العملية الهادفة إلى خلق طاقة تؤدي إلى تزايد دائم في متوسط دخل الفرد الحقيقي بشكل منظم لفترة طويلة من الزمن".

– **التيار الثاني:** يمثله اقتصاديو العالم الثالث ويعرفها: "العملية الهادفة إلى إحداث تحولات هيكلية، إقتصادية، اجتماعية يتحقق بموجبها للأغلبية الساحقة من أفراد المجتمع مستوى من الحياة الكريمة التي تقل في ظلها ظاهرة عدم المساواة، وتزول تدريجيا مشكلة البطالة والفقر والجهل والمرض".

إلا أن هذين التيارين يتفقان أن القاعدة الأساسية للتنمية تتمثل في إيجاد البناء الانتاجي المادي والبشري القادر على رفع متوسط إنتاجية الفرد وزيادة كفاءة المجتمع لتحقيق تزايد منتظم في انتاج السلع والخدمات يفوق عدد السكان".

وعليه يمكن تلخيص مفهوم التنمية الاقتصادية حسب كلاسيكيات الفكر التنموي كمايلي[1]:

– حيث عرفها (Bakdiwin Meier) التنموي الكلاسيكي أنها " عملية يزداد فيها الدخل الفرد في المتوسط، بالإضافة إلى تحقيق معدلات عالية من النمو في قطاعات معينة تعبر عن التقدم".

– أما الدكتور مدحت العقاد فيعرف التنمية الاقتصادية هي " العملية التي تستخدمها الدولة غير مستكملة النمو في استغلال مواردها الاقتصادية الحقيقية بهدف زيادة دخلها القومي الحقيقي وبالتالي متوسط نصيب الفرد منه".

– أما الاقتصادي (Kindleberger) فيعرفها أنها " الزيادة التي تطرأ على الناتج القومي في فترة معينة مع ضرورة توفر تغيرات تكنولوجية وفنية في المؤسسات الإنتاجية القاسمة أو التي ينتظر إنشاؤها".

– أما نيكولاس كالدور (Nicolas Kaldor):" مجموعة من إجراءات وسياسات وتدابير معتمدة موجهة لتغيير بنيان وهيكل الاقتصاد القومي تهدف في النهاية إلى تحقيق زيادة سريعة ودائمة

[1] وليد الجيوسي، أسس التنمية الاقتصادية، ط 1، دار جليس الزمان للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2009، ص 3.

في متوسط دخل الفرد الحقيقي عبر فترة من الزمن بحيث يستفيد منها الغالبية العظمى من الأفراد".

– تعريف هيئة الأمم المتحدة :" التنمية هي النمو مع التغيير، والتغيير اجتماعي وثقافي واقتصادي وهو تغيير كمي وكيفي، ولم يعد من الضروري أن نتكلم عن تنمية اقتصادية وتنمية اجتماعية لأن التنمية بوصفها متمايزة عن النمو يجب أن تشتمل ناحيتين معا بشكل تلقائي، فالمشكلة في رأي الأمم المتحدة ليست النمو الاقتصادي والزيادة المادية فحسب بل يجب أن يتبع ذلك نمو خلقي ومعنوي ونفسي أي نمو اجتماعي "[1]، أما في الفكر الإسلامي فالتنمية " عبارة عن نشاط موجه إلى تحقيق الحد الأقصى من الرفاه الإنساني في كل مظاهره المباحة وإلى بناء قوة الأمة في المجالات المطلوبة شرعا لكي تقوم بدورها في العالم". إذن تعني الكلمة الزيادة والكثرة والارتفاع والربح، وهي توحي بمعنى فاعلي إرادي يعكس " نمو " الذي تتم زيادته تلقائيا دون أي جهد خارجي مساعد في عملية الزيادة والإشباع.

" ويلاحظ من هذه التعاريف أن مفهوم التنمية لا يركز فقط على الجانب الاقتصادي من التغيرات هيكلية، بل أصبح يشمل البعد السياسي أي الاستقرار والأمان والبعد التنظيمي والإداري الذي يوفر القيادات ذات الكفاءات العالية لقيادة عملية التنمية، ووضع الأطر التنظيمية الكفيلة بتحقيق أهداف التنمية وزيادة النمو في المجالات الصحية والتعليمية وغيرها، أي هي عملية الانتقال من حالة التخلف الاقتصادي بكل أبعاده إلى حالة من التقدم الاقتصادي بمفهومه الشامل"[2].

وعليه يمكن القول أن التنمية الاقتصادية الحقيقية تتمثل في الانتقال الفعلي من هيكل اقتصادي ذي إنتاجية منخفضة بالنسبة للفرد إلى هيكل يسمح بأعلى زيادة للإنتاجية في حدود الموارد المتاحة، أي استخدام الطاقات الموجودة في الدولة استخداما أمثل عن طريق إحداث

[1] بوشامة مصطفى، حواس مولود، البيئة المستدامة من منظور إسلام، مجلة دراسات اقتصادية، دورية اقتصادية تصدر عن مركز البصيرة للبحوث والاستشارات والخدمات التعليمية، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، العدد 16، جويلية، الجزائر، 2010، ص 91–92.

[2] عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سابق، ص 473.

تغييرات جذرية في البنيان الاقتصادي والاجتماعي وتوزيع عناصر الإنتاج بين القطاعات المختلفة، ومنه يمكن تعريف النمية " بأنها عملية تغيير مقصودة وواعي للهياكل الاقتصادية والاجتماعية والثقافية القائمة في المجتمع المتخلف بلوغا لمستويات أعلى من حيث الكم والنوع لإشباع الحاجات الأساسية لغالبية أفراد المجتمع"، حيث يسمح هذا المفهوم للتنمية للبلدان النامية طريقا للخروج من دائرة التخلف والوصول إلى النمو الذاتي في المستقبل[1].

قياس التنمية الاقتصادية: بما أن قياس التنمية أمر معقد ويعصب تحديده، أصدرت منظمة الأمم المتحدة الإنمائية تقرير يسمى تقرير التنمية البشرية سنة 1990 يقيس التنمية من خلال عدة مؤشرات منها الزيادة المستمرة في متوسط دخل الفرد الحقيقي بالإضافة إلى مؤشرات أخرى كالمؤشرات الصحية والتعليمية وبعض الخدمات الأساسية وغيرها من المؤشرات[2]، ويشمل ثلاث معايير أساسية ممثلة في[3] :

– دليل العمر المتوقع عند الميلاد : كمؤشر لقياس طول العمر، الخدمات الصحية وتحسين مستواها النوعي.

– دليل التحصيل العلمي: كمؤشر لقياس اكتساب المعرفة، ويقاس بمتوسط والعداد المتوقع لسنوات الدراسة.

– دليل متوسط نصيب الفرد من النتائج القومي: كمؤشر لقياس مدى الحصول على الموارد اللازمة لتحقيق مستوى حياة كريمة ولائق، ويعبر عن دليل التنمية البشرية رقميا بقيمة تتراوح بين الصفر والواحد الصحيح.

" كما يتضمن التقرير أربعة أدلة مركبة أخرى هي دليل التنمية البشرية معدلا بعامل عدم المساواة الذي يعدل قيمة دليل التنمية البشرية على أساس عدم المساواة، ودليل التنمية حسب

[1] حربي محمد موسى عريفات، مرجع سابق، ص 347–348.

[2] عبد المطلب عبد الحميد، الاقتصاد الكلي– النظرية والسياسات، ط1، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2010، ص 276–277.

[3] أحمد ماجر، تقرير التنمية البشرية الصادر عن البرامج الإنمائي للأمم المتحدة، إدارة التخطيط ودعم القرار، الربع الأول لعام 2016، الإمارات العربية المتحدة، ص 2–3.

الجنس الذي يقارن قيمة دليل التنمية البشرية بين الإناث والذكور، ودليل الفوارق بين الجنسين الذي يركز على تمكين المرأة، ودليل الفقر المتعدد الأبعاد الذي يقيس أبعاد الفقر التي لا صلة لها بالدخل"[1]، وتجدر الإشارة أن التنمية الاقتصادية تركز اهتمامها على الدور الذي يلعبه الاستثمار (التكوين الرأسمالي) في زيادة الطاقة الإنتاجية في المدى الطويل[2].

عناصر التنمية الاقتصادية: تتطلب التنمية الاقتصادية توفر عدة موارد منها ما هو طبيعي ومنها ما هو بشري، إضافة إلى رأس المال والتكنولوجيا، والتأكد من كفاية جانبي الطلب والعرض وعليه يمكن تلخيص أهم عناصر التنمية الاقتصادية إلى:[3]

أولا: جميع ما ارتكزت عليه عملية النمو الاقتصادي وتتمثل في زيادة متوسط نصيب الفرد من الدخل، وأن تكون هذه الزيادة حقيقية وليست نقدية، وأن تكون الزيادة على المدى الطويل.

ثانيا: عناصر أخرى تنفرد بها عملية التنمية والمتمثلة في إحداث تغيرات في كل من الهيكل والبنيان الاقتصادي عن طريق توسيع نطاق الطاقة الإنتاجية وتحويل هيكل النشاط الصناعي، والاهتمام بالزراعة والعمل على اكتشاف موارد إنتاجية وإدخال طرق فنية وتحسين مهارات السكان للدولة، إضافة إلى إعادة توزيع الدخل لصالح الطبقات الفقيرة وتحسين الوضع المعيشي بهدف القضاء على البطالة وتحقيق زيادة كبيرة في إجمالي الناتج المحلي، وأخيرا الاهتمام بنوعية السلع والخدمات المنتجة أين تعطي أولويات للأساسيات التي تحتاجها الطبقات الفقيرة سواء من سلع ضرورية أو خدمات.

---

[1] رقية شوشان، مرجع سابق، ص 146.

[2] محمود حسن صوان، أساسيات الاقتصاد الإسلامي، ط 1، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان الأردن، ص 218.

[3] سحر عبد الرؤوف سليم، عبير شعبان عبده، قضايا معاصرة في التنمية الاقتصادية، ط 1، مكتبة الوفاء القانونية، الاسكندرية، 2014، ص 83-84.

2.2.1. النظريات المفسرة للنمو الاقتصادي

لقد اختلفت وتعددت الدراسات التي تناولت موضوع النمو الاقتصادي من حيث رؤيتها لهذه الظاهرى الاقتصادية وذلك في إطار الأفكار والمدارس والنظريات الاقتصادية التي تباينت تحليلات روادها ومفكريها بخصوص هذه الظاهرة الاقتصادية ويمكن أن نوضح ذلك كما يلي:

- **النظرية الكلاسيكية :** اتفق معظم كتاب الكلاسيك بخصوص عملية النمو أنه دالة لكل من العمل ورأس المال والموارد الطبيعية والتقدم التكنولوجي.

كما اعتقد الكلاسيك أن القوة الدافعة للنمو الاقتصادي تتمثل بتقديم الفن الإنتاجي وبعملة تكوين رأس المال حيث توجد علاقة تبادلية بين الاثنين، كمت اعتقد الكلاسيك بوجود علاقة بين النمو والسكاني والتراكم الرأسمالي، وتتمثل هذه العلاقة في أن عملية تكوين رأس المال تتأثر بالنمو السكاني من خلال أن النمو السكاني يقود إلى ظهور تناقص الغلة في الزراعة.

- **النظرية الكينزية في النمو الاقتصادي :** في الأزمة الاقتصادية سنة 1929 أحدث " **جون مينارد كينز** " ثروة فكرية يحلل الاقتصاد ككل دون تحديد الأعوان الاقتصاديين بصفة منفردة، فيطالب بضرورة تدخل الدولة في الاقتصاد محذرا من موجة الرواج التي تسود المجتمع الرأسمالي والتي حتما ستتحول إلى كساد من خلال الانخفاض في معدلات النمو فحسب " **كينز**" يجب على الدولة أن تتدخل للتشغيل الكامل والنمو الاقتصادي من جديد في حالة الكساد.

ولقد قرر " **كينز**" في تحليله لمشاكل النمو في الدول المتقدمة أن البطاقة سوف تبقى كمشكلة في الأجل الطويل، مالم تلعب الحكومة دورا كبيرا في توجه الاقتصاد الوطني مستندا على سيادة نظرة تشاومية فيما يتعلق بالفرص المستقبلية، وبهذا ركز "**كينز**" على الآثار المترتبة على الاستثمار مجال الطلب الكلي الفعال.[1]

[1] حراث حنان ، أثر الاستثمار السياحي على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية للفترة المحددة (1990-2013) ، مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية، تخصص تقنيات كمية مطبقة، جامعة الحميد بن باديس_ مستغانم، دفعة 2014، ص 38-39.

- **النمو الاقتصادي في الفكر المعاصر:** تسمى كذلك النظرية الحديثة للنمو بنظرية النمو الداخلي، وقد ظهرت هذه الأخيرة في منتصف الثمانينات، وهي تبحث عن تفسير النمو الاقتصادي عن طريق التراكم، وهذا بدون المرور بالعوامل الخارجية، ويعود سبب ظهور هذه النظرية إلى النمو المستمر الذي عرفته وتعرفه معظم الدول ذات عدد سكان تقريبا ثابتا بالإضافة إلى الاختلاف الكبير في معدلات النمو ما بين البلدان.[1]

أ-**نظريات مراحل النمو لوالت روستو** : إن أهمية ما جاء به لوالت روستو حول النمو الاقتصادي وذلك في كتابه مراحل النمو الاقتصادي سنة 1960 هو تقسيم عملية النمو الاقتصادي إلى خمس مراحل أساسية.

وجاءت أبحاث روستو على هذا الشكل حول النمو الاقتصادي لتقدم على حد سواء إلى الدول المتقدمة والدول النامية، وجاءت لتفسر إلى حد كبير الاختلافات الموجودة بين الدول فيما يخص النمو الاقتصادي والتي ترجع بالأساس إلى وضعية كل دول بالنسبة لهذه المراحل:

– مرحلة المجتمع: وتتميز بمحدودية الإنتاج نتيجة الاعتماد على وسائل بدائية والاعتماد بشكل كلي على الناتج الزراعي وكثرة الصراعات والحروب القبلية.

– مرحلة التهيؤ للانطلاق: وهي مرحلة انتقالية تتميز بظهور تحولات هيكلية في القطاعات غير الزراعية كقطاع التجارة والنقل وتطور المعرفة العلمية التي تسمح بإدخال تقنيات حديثة.

– مرحلة الانطلاق: تعتبر مرحلة الانطلاق ذات أهمية كبيرة في عملية النمو الاقتصادي، بحكم أنها تعتبر تحولا من حالة تأخر اقتصادي إلى حالة تقدم اقتصادي، وتعتبر مرحلة قصيرة نسبيا مقارنة بالمراحل الأخرى، وتتميز بروح الابتكار والتجديد وارتفاع الناتج الحقيقي للفرد.

– مرحلة السير نحو النضوج: وتظهر هذه المرحلة تقريبا بعد 60 سنة إبتداءا من سنة الانطلاق، وتتميز بظهور تكنولوجيا حديثة وارتفاع حجم الاسهلاك بشكل كبير إذ تتحول

[1] نسيمة ثابت، دراسة اقتصادية قياسية للعلاقة السببية بين الاتفاق العام والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990-2014)، مذكرة مكملة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد قياسي، جامعة أم البواقي، دفعة 2015-2016، ص 27.

قطاعات الاقتصاد إلى إنتاج السلع الاستهلاكية خاصة مع تحول المجتمعات من النمط الريفي إلى النمط الحضري المتمدن.

ب- **نظريات ونماذج النمو الداخلي:** عملت نظريات ونماذج النمو الاقتصادي المتعددة على تفسير اختلاف مستويات النمو والمعيشة المحقق بين الدول، وكان النموذج النيو كلاسيكي أحد أهم النماذج التي جاءت في هذا الصدد والتي ارجعت اختلاف معدلات النمو الاقتصادي بين الدول إلى العامل التكنولوجي التي تختلف مستويات تأثيره من دولة لأخرى.[1]

3.1. العلاقة بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي

"تشير النظرية الاقتصادية الكلية إلى وجود علاقة بين الأنفاق الحكومي والناتج المحلي الإجمالي (GDP). لكن طبيعة واتجاه هذه العلاقة هي محل نقاش وجدل في الفكر الاقتصادي منذ أمد بعيد. وهناك مدرستان رئيسيتان تتعاكسان في آرائهما حول جدلية العلاقة بين الإنفاق الحكومي والناتج المحلي الإجمالي تمحورت بشكل أساسي بين المدرسة لكلاسيكية والمدرسة الكينية، حيث يمكن تلخصيهما فيما يعرف بقانون فانجر (Wagner Law) وفرضية جون مينارد كنيز (Hypothèses Keynésien)[2].

- **قانون فانجر** : يعد الاقتصادي الألماني أدولف فانجر (Wanger.A) الأكثر توسعا في العلاقة بين الأنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي ويرجع إليه الفضل في تحديد العلاقة السببية بينهما والتي يطلق عليها قانون أو فرضية فانجر وتتلخص في أن السببية تتجه من الناتج المحلي إلى الإنفاق الحكومي وهذا يعود إلى أن زيادة النمو الاقتصادي ينتج عنه التوسع في نشاطات الدولة والذي يقود بدوره إلى زيادة الإنفاق الحكومي بنسبة أكبر من نسبة زيادة متوسط

[1] كريم بودخدخ، أثر سياسة الإنفاق العام على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر (2001-2009)، مذكرة مكملة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجيستير في علوم التسيير، تخصص نقود ومالية، جامعة دالي براهيم – الجزائر، دفعة 2009-2010، ص ص 117-119

[2] ماجد حسني صبيح ، مقال بعنوان تحليل أثر الإنفاق الحكومي على الناتج المحلي الإجمالي في الاقتصاد الفلسطيني للفترة (1996-2014)، بحوث اقتصادية عربية ، العددان 72-73، جامعة القدس المفتوحة ، خريف 2010 شتاء 2016، ص ص97-98.

نصيب الفرد من الناتج المحلي. ويفسر ذلك أن النمو الاقتصادي يؤدي إلى زيادة الطلب الكلي وهذا بدوره يقود إلى زيادة الإنفاق الحكومي. ويرى فانجر بحسب بيرد (R. Bird 1997) أن زيادة الإنفاق الحكومي تعود للأسباب الآتية:

– أن الطلب على السلع العامة ينمو مع ارتفاع معدلات التحضر والتصنيع ويقود إلى زيادة الإنفاق الحكومي لمقابلة هذه الإحتياجات.

– ينتج عن التنمية الاقتصادية التوسع في الخدمات الثقافية والتعليمية والرعاية الاجتماعية مما يتطلب زيادة الإنفاق الحكومي.

– التدخل الحكومي لإدارة وتمويل الاحتكارات الطبيعية.[1]

- **الفرضية الكينزية :** ظهرت أفكار الاقتصادي كينز(1838–1946) من خلال كتابه الشهير والذي يبحث فيه على ضرورة تدخل الدولة واتساع دورها في الحياة الاقتصادية وبالتالي تغيرتت النظرة إلى النفقات العامة فقد تم تزايد الاهتمام بها ليس فقط من حيث الحجم وإنما أيضا من خلال مكوناتها وأهدافها وخاصة دورها الكبير في احداث النمو الاقتصادي ويرى كينز واتباعه أن علاج أزمة الكساد العالمي تتم من خلال أدوات السياسة المالية وخاصة النفقات العامة والتي تساهم في زيادة الطلب الكلي[2]. فقد أوجد كينز علاقة بين زيادة الإنفاق الحكومي ونمو الدخل القومي من خلال آلية المضاعف (Muliplier).[3]

يقصد بأثر المضاعف في التحليل الاقتصادي المعامل الذي يشير إلى الزيادة في الدخل القومي المولدة عن الزيادة في الإنفاق، أثره زيادة الإنفاق القومي على الاستهلاك.

---

[1] سالم عبد الله محمد باسويد، مقال بعنوان أثر الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في اليمن خلال المدة 1990–2014م، مجلة الأندلس للعلوم الإنسانية والاجتماعي، العدد 16 المجلد 17 كلية العلوم الإدارية، قسم العلوم المالية والمصرفية، جامعة الأندلس 1424–2003، ص 220–221.

[2] محمد بن عزة، أثر برنامج الاستثمارات العامة وانعكاسات على التشغيل الاستثمار والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2001–2004، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف 1، أبحاث المؤتمر الدولي / 12/11 مارس، ص 07.

[3] سوزي عدلي ناشد ،الوجيز في المالية العامة ، دار الجامعية الجديدة للنشر، الإسكندرية ، 2000، ص 80.

لتوضيح فكرة المضاعف فإنه عندما تزيد النفقات العمومية فإن جزء منها يوزع في شكل أجور ومرتبات وأرباح وفوائد، وأثمان للمواد الأولية، وهؤلاء يخصصون جزء من هذه الدخول لإنفاقه على بنود الاستهلاك المختلفة، ويقومون بادخار الباقي وفقا للميل الحدي للاستهلاك والادخار، والدخول التي تنفق على الاستهلاك تؤدي إلى خلق دخول جديدة إلى فئات أخرى وتقسم ما بين الاستهلاك والادخار، والدخل الذي يوجه إلى الادخار ينفق جزء منه في الاستثمار، وبذلك تستمر حلقة التوزيع من خلال ما يعرف بدورة الدخل التي تتمثل في الإنتاج، الدخل، الاستهلاك، الإنتاج. مع ملاحظة أن الزيادة في الإنتاج والدخل لا تتم بنفس مقدار الزيادة في الإنفاق ولكن ينسب مضاعفة لذلك سمي بالمضاعف.

بما أن أثر المضاعف ذا علاقة بالميل الحدي للاستهلاك فهو يزيد بزيادة الميل الحدي للاستهلاك وينخفض بانخفاضه.

أضف إلى ذلك أن الأثر الذي يحدثه المضاعف يرتبط بمدى مرونة وتوسع الجهاز الإنتاجي، وهذا يرتبط بدرجة التقدم الإقتصادي، ففي ظل الدول المتقدمة حيث الجهاز الإنتاجي يتمتع بالمرونة والقدرة على التجاوب مع الزيادة في الإستهلاك، يكون أثر المضاعف ضعيفا، لعدم مرونة الجهاز الإنتاجي وعدم قدرته على التجاوب مع الزيادة في الاستهلاك[1].

اما الاقتصادي كينز فقد اقتصر استخدامه لفكرة المضاعف لبيان اثر الاستثمار في الدخل القومي وبذلك سمي مضاعف كينز بمضاعف الاستثمار. حيث يعبر هذا الأخير عن العلاقة بين التغير في الاستثمار المستقل والتغير في الدخل القومي، أي عدد المرات التي يزداد بها الدخل القومي على أثر التغير في الانفاق الاستثماري[2].

[1] طاوش قندوسي، تأثير النفقات العمومية على النمو الإقتصادي– دراسة حالة الجزائر، 2012/1970، اطروحة دكتوراه في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ابي بكر بلقايد، الجزائر، دفعة، 2014/2013، ص 59.

[2] محمد خصاونة، المالية العامة–النظرية والتطبيق، دار المناهج للنشر والتوزيع، الأردن، ط1، 2014، ص ص 81–80

2. الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة

لقد عرفت الجزائر، عدة إصلاحات اقتصادية تهدف إلى تعديل المحيط الاقتصادي والمؤسسات الاقتصادية لتلائم المسار الجديد للسياسة الاقتصادية العامة للدولة التي تتجه نحو اقتصاد السوق بطابعه الرأسمالي لهذا سوف نقوم في هذا المبحث عرض أهم هذه الاصلاحات وتقيمها الاقتصادي.

1.2. مفهوم وأهداف الإصلاح الاقتصادي

1.1.2. مفهوم الإصلاح الإقتصادي

عادة ما يأتي الإصلاح الاقتصادي في الدول النامية كردة فعل، أمام استفحال أزمة اقتصادية، حيث تنعكس آثارها على البنية الإجتماعية للسكان، وباتت تهدد الاستقرار والأمن للبلد المعني وهذا عكس ما يجري في البلدان المتقدمة، حيث يعتبر الاصلاح الاقتصادي عندهم، وسيلة لتسريع وتيرة النمو، وفتح آفاق أخرى للإبداع والتقدم العلمي والتكنولوجيا إذن يمثل الإصلاح الإقتصادي عند الدول المتقدمة، استراتيجية لا تتوقف، بينما يكون عند الجزائر وسيلة غالبا ما تتوقف، وشتان بين الاستراتيجية والوسيلة.[1]

حسب أدبيات صندوق النقد الدولي تهدف عمليات الاصلاح الاقتصادي إلى وضع سياسات انكماشية، تهدف إلى توفير الموارد التي تجعل البلد قادرا على الوفاء بعبء ديونه المتراكمة، وإزالة المعوقات وهذا من شأنه زيادة معدلات الارباح ذات المستويات العالمية

يعني مصطلح الإصلاح في اللغة التعديل في الإتجاه المرغوب فيه، من ثم فإن الإصلاح الاقتصادية من الناحية اللغوية يعني تعديل مفردات النسق الاقتصادي في الاتجاه المرغوب فيه أما من الناحية الاقتصادية فإن الاصلاح الإقتصادي، كما يعرفه البعض هو عملية إعادة توجيه للسياسات الاقتصادية بشكل يحقق المواءمة بين موارد الإنتاج المحدودة، واحتياجات المجتمع اللامحدودة، وبما يضمن تصحيح التشوهات والاختلالات الداخلية والخارجية الكامنة في الاقتصاد واستعادة توازن الاقتصاد العام.

[1] عادل فليح العلي، مرجع سابق، ص138

2.1.2. أهداف الإصلاح الاقتصادي

إن الإصلاحات الاقتصادية هي وسيلة علاج لمشاكل الدول التي تعاني من إختلال في توازنها الداخلي والخارجي خاصة، من خلال إجراءات تسمح بزيادة الصادرات وخفض الواردات، إضافة إلى تنمية موارد البلد من العملة الصعبة والعمل، لمعالجة عجز الموازنات العامة لهذه الدول، عن طريق تقليل النفقات المسيطرة على معدلات التضخم ورفع معدلات النمو الاقتصادي.

يرى معظم الاقتصاديين بأن الغاية من كل إصلاح اقتصادي، هي تنشيط حركة النمو بمعدل أعلى من معدل النمو السكاني السنوي، والرفع من مستوى الفائض الناجم عن هذه الزيادة من أجل تلبية حاجات المجتمع بالمقاييس المتعارف عليها دوليا كما تعتقد أيضا أنه من أهم مظاهر الإصلاح الإقتصادي، تحسين التسيير، توضيح الأهداف والمسؤوليات، والإعتناء أكثر بتكوين العنصر البشري في المهارات التقنية الحديثة، وبناء أي برنامج إصلاحي في أي قطاع، على مستوى عالي من الشفافية لمعطيات لا يكذبها الواقع إن الاصلاح الاقتصادي يجب أن يصل الى الحكم الراشد مما يتطلب إعادة النظر في بنية المؤسسات سياسية، إدارية، إقتصادية، وإعادة تأهيلها، وتوفير مناخ المبادرة والتنافس، حيث يتحول القطاع المصرفي على سبيل المثال، من بنوك تدفع الأجور وتحسب الشيكات، إلى بنوك تنشئ المؤسسات، وتقدم الاستثمارات.... إلخ.

وفي إطار أهداف برنامج التثبيت الاقتصادي والتعديل الهيكلي من الإصلاحيات يستهدف أساسا لتحقيق التوازن في ميزان المدفوعات وإزالة عوائق حركية رؤوس الأموال والسلع من خلال تقليص دور الدولة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية وذلك بإزالة كل أشكال التدخل في جهاز الأسعار.

2.2. مضمون الإصلاحات الاقتصادية الجزائرية

مرّ الاقتصاد الجزائري منذ الاستقلال إلى اليوم بمجموعة من التحولات ، وكانت في كل مرّة تتم باسم الإصلاح. وتوالت الإصلاحات من مرحلة إلى أخرى إلى درجة كادت أن تتحول

فيها إلى "إصلاح الإصلاح" ، وهذا ما يدفع إلى التساؤل عن مدلول الإصلاح في حد ذاته. إن مفهوم الإصلاح ليس مفهوما اقتصاديا صرفا بالنظر لما هنالك من تشابك بين الظواهر الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، كما أن هذا المفهوم ليس جامدا .

1.2.2. الإصلاحات الاقتصادية خلال الفترة

تتمثل هذه الاصلاحات في بناء القاعدة الصناعية، أو ما يسمى بالمخطط الرباعي الأول والثاني، وسنحاول عرض كل مخطط على حدة

أولا: المخطط الرباعي الأول

لقد كان التوجه السائد في هذا المخطط نحو الصناعات الثقيلة، بحيث جاء بهدف دعم البناء الاشتراكي وجعل التصنيع في المرتبة الأولى من عوامل التنمية.

وقامت المؤسسات العمومية بفتح حسابين أحدهما للاستغلال والآخر للاستثمار، حيث يتم تمويل نفقات الاستغلال بقروض قصيرة الأجل بينما تمول نفقات الاستثمار بقروض طويلة الاجل من طرف البنوك التجارية العمومية والخزينة العمومية لقد بلغ حجم الاستثمارات في هذا المخطط، والسبب في هذه الزيادة هو قرار الدولة إنشاء صناعات جديدة تخص المحروقات، الفروع الميكانيكية، ولقد سعى هذا المخطط التي تتحقق مجموعة من الأفراد تحقيق معدل نمو سنوي يقدر من الناتج المحلي الخام، تعميم الاستقلال الاقتصادي عن طريق تدعيم وإنشاء الصناعة، تحسين ورفع مستوى المعيشة للسكان عن طريق دعم أسعار المواد الواسعة الإستهلاك.

ثانيا: المخطط الرباعي الثاني

خصص لهذا المخطط مبلغ مليار دينار جزائري كبرامج استثمارات عمومية، وهو ما يعادل مرة حجم الاستثمارات في المخطط الثلاثي وأربع مرات للمخطط الرباعي الأول، وتتلخص أهم الإتجاهات وأهداف هذا المخطط فيما يلي تدعيم الاستقلال الاقتصادي وبناء اقتصاد اشتراكي عن طريق زيادة الإنتاج وتوسيع التنمية بكامل التراب الوطني، رفع الناتج المحلي الإجمالي عند حلول الآجال الحقيقية على الأقل أي بزيادة سنوية مقدارها

ووصل معدل الاستثمار الحكومي إلى بين عامين وبينما لم يتجاوز سنة حيث شكلت حصة قطاع الصناعة، وارتفع الاستثمار الإجمالي في الفترة بالأسعار الجارية من مليون دينار جزائري وهو ما يمثل من الناتج

2.2.2. الإصلاحات الاقتصادية خلال الفترة

تتمثل الإصلاحات في هذه الفترة في المخطط الخماسي الأول والثاني، برنامج التثبيت الإقتصادي الأول، الثاني والثالث وبرنامج التعديل الهيكلي.

أولا: المخطط الخماسي الأول والثاني

المخطط الخماسي الأول: خطت الجزائر سنة 1991 خطوة جديدة في طريق التخطيط، فاعتمدت فترة زمنية لأطول من تلك التي اعتمدتها المخططات الثلاثة السابقة، وهي فترة خمس سنوات لأن هاذين العاملين رئيسيان في تحديد إختيار الدولة لنوع التخطيط الذي يجب تطبيقه أهو تخطيط قصير الأمد أو متوسط الأمد ويندرج المخطط الخماسي الأول أيضا ضمن هذا الصنف الأخير من التخطيط، إن المرحلة التكميلية وهي مرحلة انتقالية بين المخططين الرباعي الثاني والخماسي الأول تم فيها استكمال البرامج الإستثمارية التي لم يتنم تنفيذها ضمن آجالها طبقا للمخططات السابقة لتبدأ بعد ذلك مساوئ التخطيط المركزي تطفو على السطح ابتداءا من فترة الثمانينات، حيث وابتداء من ستة تم الشروع في تطبيق المخطط الخماسي الاول، والذي ميز ارتفاع الاعتمادات المالية ومحاولة احداث التوازن والتكامل بين القطاعين الصناعي والزراعي.

نلخص أهداف المخطط الخماسي الأول على النحو التالي

- استكمال إنعاش القطاعات التي لم تعط لها الأولوية من قبل وتدعيم الإقتصاد الوطني
- الإهتمام أكثر بالجانب الاجتماعي للمواطن وتحسين معيشته، معالجة الاختلالات التي تميزت الاقتصاد الوطني أثناء فترة السبعينات
- الاهتمام أكثر بالهياكل القاعدية، كالطرق السريعة، الجسور، السدود .... إلخ

الهيكلة العضوية: إن أهم دواعي الهيكلة العضوية للمؤسسات العمومية في نظر السلطات، هي مركزية هذه المؤسسات، وتوسع مجال نشاطها وكبر حجمها مما استلزم إعادة هيكلها بأسلوبين متمايزين حيث يقتصر الأسلوب الأول على إعادة الهيكلة حسب المنتجات، أما الثاني فكان حسب الجهات أو المناطق وعلى هذا الأساس فقد قفز عدد المؤسسات إعادة الهيكلة حسب المنتجات، أما الثاني فكان حسب الجهات أو المناطق وعلى هذا الأساس فقد قفز عدد المؤسسات من مؤسسة وطنية إلى مؤسسة وقد كان أيضا من أهداف إعادة الهيكلة العضوية فصل ثلاث عمليات اقتصادية على بعضها، وهي عمليات الإنتاج، التنمية والتسويق بغرض إعطاء دور أكبر لوظيفة التخصص، حيث تصبح وظيفة اقتصادية مستقلة، يسهل معها التحكم في التسيير .

الهيكلة المالية: إن اتساع دائرة الهيكلة المالية والسرعة التي عرفتها ومع ضعف التأهيل للإطارات المالية للمؤسسات وشبه انعدام للحافز، جعل من هذه العملية تتسم بعدة فجوات وجدت المؤسسات الهيكلية نفسها ملزمة بتعويض لثلاث سنوات، أي ما يعادل .... من رقم أعمالها، ولنفس الحساب على المكشوف أما المتبقي فهو عبارة عن تكاليف استغلال مواد أولية، يد عاملة، ضرائب ورسوم، الخ كما عليها أن تدفع هذه النسبة بالإضافة إلى إلزامية دفع الديون الخارجية

هيكلة الإستثمارات: تزيد استثمارات المخطط الخماسي الأول بدون شك عن مثيلتها في المخطط الرباعي الثاني بشكل ملحوظ، لأنه إذا كانت تكاليف البرامج الاستثمارية لهذا الأخير هي مليار دج، وحجم ترخيصه المالي مليار دج فان الرقمين قد ارتفعا على الترتيب في المخطط الأول إلى زيادة نسبية هي أيضا على الترتيب وأكثر من ولقد كان توزيع تكاليف البرامج الاستثمارية للمخطط الخماسي الأول على النحو التالي الاستثمارات المنتجة مليار دج، منها مليار دج، للزراعة ومليار دج للصناعة، ومليار دج لمقاولات الإنجاز الإستثمارات الشبه المنتجة مليار دج للبنى التحتية الاجتماعية والاقتصادية.

ومن المعروف أن كل مرحلة في التخطيط الإقتصادي تتميز باعتماد اولويات رئيسية، وتشخص هذه الأولويات بالنسبة للمخطط الخماسي الثاني فيما يلي تنظيم الاقتصاد الوطني، تطوير قطاع الفلاحة، تقليل الاعتماد على الخارج.

لقد قامت السياسة الجزائرية بالذهاب نحو إصلاح شامل لكل القطاعات، ففكرة الإصلاحات هذه ظهرت بشكل جلي في العالم بعد هزة البترول مباشرة، حيث حاولت تطبيقها خارج صندوق النقد الدولي، والبنك العالمي، والتي نوجزها في النقاط التالية:

- إعادة النظر في طريق التخطيط نحو لا مركزية أكثر واستقلالية المؤسسات العمومية لا مركزية قطاعية خوصصة كلية للقطاع الفلاحي، وذلك باستحداث المستثمرات الفرد والجماعية
- إلغاء احتكار التجارة الخارجية المتعلقة بالتموين الموجه للإنتاج .
- إدخال آليات جديدة لإنعاش الصادرات.
- إصلاح المنظومة البنكية والنقدية وإصلاح المنظومة التشريعية، وإعادة النظر في الإستثمار الخاصة .
- إصلاح تشريع العمل وإصلاح المالية المحلية

غير أن نتائج هذه الاصلاحات جاءت مخيبة للآمال، بل كرست استمرارية التدهور الاقتصادي والاجتماعي، حيث تراجع النمو الاقتصادي خلال الفترة

ثانيا: الإصلاحات الإقتصادية خلال الفترة

برنامج التثبيت الاقتصادي الأول: إن العلاقة المباشرة بالجزائر بصندوق النقد الدولي ترجع إلى بداية الثمانينات من القرن الماضي مما أدى الى وجود مجموعة من الاتفاقيات بين الجزائر والصندوق، بعضها نفذ جزئيا والبعض الآخر لم يجد مجالا للتطبيق لأسباب عديدة حتى ابرام هذا الاتفاق، وهو البرنامج الذي نال حظه من التطبيق، في ضوء الأزمة الاقتصادية الحادة التي واجهت الجزائر في نهاية الثمانينات. مليون دولار لتحقيق الاستقرار الاقتصادي في المدى القصير، مع مدة الانفاق سنة واحدة.

تتمثل إجراءات الاتفاق لإصدار قانون النقد والقرض فيما يلي:

- تطبيق الأسعار الحقيقية على السلع والخدمات
- إجراء تغيرات هيكلية في مجال السياسة النقدية
- السماح بإنشاء بنوك تجارية أجنبية منافسة تنشط وفق قوانين جزائرية

يمكن التعرف على أهم أهداف الهيئتين، صندوق النقد الدولي والبنك الدولي وفق المخططين التاليين :

الشكل رقم 01 يبين أهداف صندوق النقد الدولي

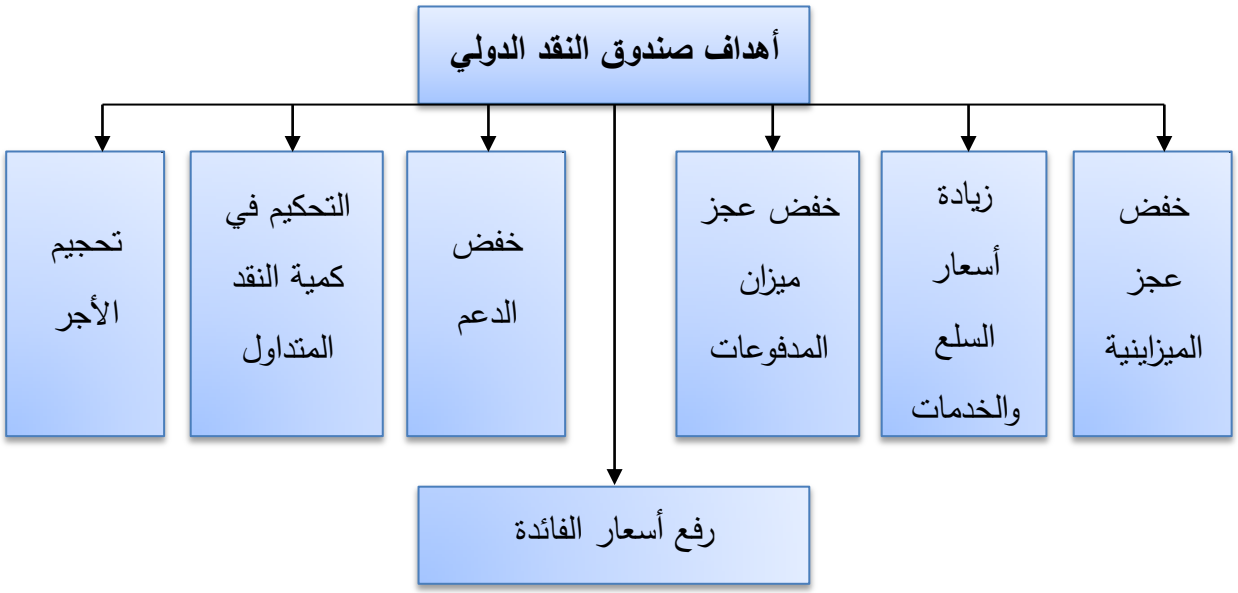

المصدر: عبد الرحمان تومي، الاصلاحات الاقتصادية في الجزائر الواقع والآفاق، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية الجزائر،2010، ص25

الشكل رقم 02 يبين أهداف البنك الدولي

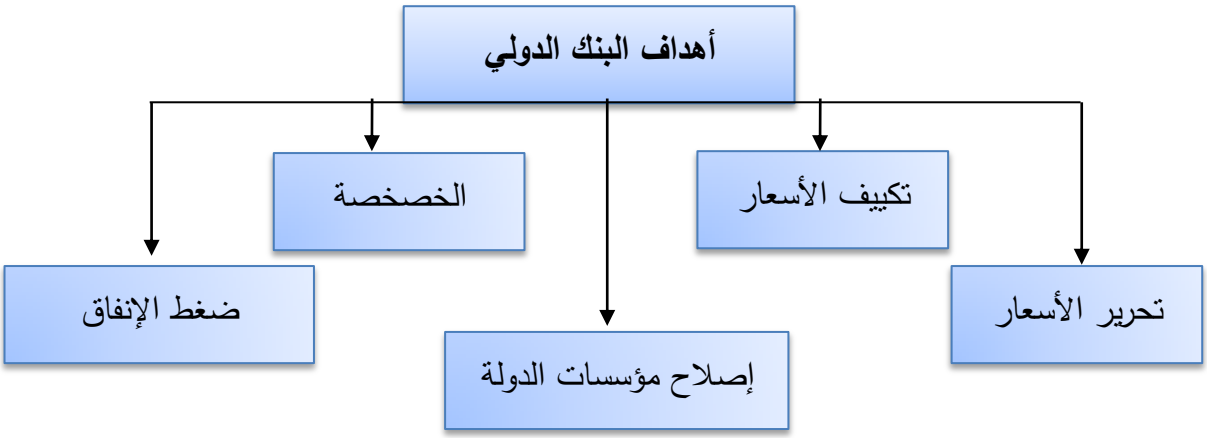

المصدر: عبد الرحمان تومي، الاصلاحات الاقتصادية في الجزائر الواقع والآفاق، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية الجزائر،2010، ص26

برنامج التثبيت الاقتصادي الثاني: إن لجوء الجزائر إلى صندوق النقد الدولي مرة أخرى من أجل حصولها على أموال الكافية لمواصلة سلسلة الإصلاحات الاقتصادية من أجل إيجاد التوازنات على المستوى الكلي وعليه اتفقت الجزائر مع صندوق النقد الدولي على بعض الإجراءات يمكن عرض أهمها فيما يلي:

إصلاح المنظومة المالية، تخفيض قيمة سعر الصرف وإعادة الاعتبار للدينار الجزائري، تحرير التجارة الخارجية وكذلك الداخلية والعمل على رفع صادرات النفط، تشجيع أنواع الادخار وتخفيض من الاستهلاك، تحرير أسعار السلع والخدمات والحد من تدخل الدولة.

و كانت الانجازات المحققة كما يلي :[1]

- تحرير أكثر من الأسعار الخاصة بكل فروع النشاط الاقتصادي .
- إصدار بعض التشريعات التي تحده شروط التدخل في نطاق التجارة الخارجية والداخلية من استيراد وتصدير وغيرها.
- إصدار مراسيم تخص النظام المالي كإنشاء سوق القيم المنقولة وهيكلة السوق المالي.

[1] ايمان بوعكاز، أثر الإنفاق العمومي على النمو الاقتصادي دراسة قياسية على الاقتصاد الجزائري سنة 2013، أطروحة شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية ، جامعة الحاج لخضر باتنة الجزائر، 2013، ص53

- إصلاح النظام الضريبي وتحرير القيود الجمركية.
- تشجيع الاستثمار الخارجي وفتح المنافسة الأجنبية وخلال هذه المدة تحققت النتائج التالية:
- بلغ مستوى القرض ب مليون من حقوق السحب الخماسي أي ما يعادل مليون دولار.
- بلغ رصيد الخزينة مليار دولار كفائض نتيجة تطبيق سياسة ترشيد في النفقات العامة.
- بلغ فائض الميزان التجاري مليار دولار، حيث كانت الصادرات مليار دولار والواردات مليار دولار.
- ابتداء من سنة بدأت تظهر الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد الجزائري حيث ازداد الاستهلاك الحكومي بنسبة من إجمالي الناتج المحلي قامت الجزائر بإصدار النقد لتغطية العجز في ميزانية الدولة ومنها تغير مقدرا التضخم مما أدى إلى تغيير قيمة الدينار بسبب ارتفاع في الكتلة النقدية بحوالي كما أن نسبة البطالة وصلت[1] إلى.

انخفضت الجباية البترولية من مليار **دينار إلى** مليار دينار بين سنتي وما أثر على ميزان المدفوعات لان الاقتصاد الجزائري يعتمد بالدرجة الأولى على صادرات المحروقات إن مع حلول سنة سجلت الجزائر عجزا في الخزينة بلغ مليار دينار سنة أي بنسبة **من** إجمالي النتائج الداخلي، ويعود ذلك إلى قرار الحكومة الجزائرية برفع أجور ورواتب العمال في **سبتمبر** 1991**،** وبالتالي فإن عجز الخزينة لسنة أدى إلى ارتفاع نفقات الميزانية.

برنامج التثبيت الاقتصادي الثالث: إن تنفيذ برنامج الاستقرار الاقتصادي يقتضي أساسا القيام بجملة من الأمور، منها إيقاف تراجع النمو الاقتصادي واحتواء وتيرة التضخم، وتعميق الإصلاحات الهيكلية وغيرها[2].

[1] مدني بن شهرة، الإصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل (التجربة الجزائرية)، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان–الأردن، 2008، ص 111

أهداف البرنامج :

- التقليص من الكتلة النقدية، القضاء على عجز الميزانية العمومية أو على الأقل تخفيضها.
- إعادة التوازن إلى ميزان المدفوعات، وذلك عن طريق تخفيض عبء الديون الخارجية.
- الاستمرار في عملية تحرير الاقتصاد.

النتائج المحققة من البرنامج تتمثل النتائج المحققة خلال فترة هذا البرنامج في إيقاف النمو الاقتصادي، حيث بلغ معدل النمو الناتج المحلي بالمائة في فترة البرنامج، بينما بالمائة في عام، كما أن معدل التضخم لم يتجاوز بالمائة عوض بالمائة المتوقعة حسب البرنامج وتم تخفيض قيمة العملية المحلية بالمائة في سنة، كما خفض عجز الميزانية العمومية من بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي في سنة إلى بالمائة في عام.

برنامج التصحيح الهيكلي إن التصحيح الهيكلي في الجزائر ضرورة حتمية لا مفر منها فهو يسمح للجزائر يتطور اقتصادها وانفتاحه على العالم الخارجي، وهو ضرورة وطنية ناتجة من الوضعية المتدهورة للاقتصاد الوطني[1].

لذلك فإن التصحيح الهيكلي هذا هو تجسيد للإجراءات المسطرة من أجل إنعاش الاقتصاد الوطني والانتقال إلى اقتصاد السوق لقد تركزت أهداف هذه الإصلاحات على إنهاش الاقتصاد الوطني واستقراره، مع المحافظة على مستوى تشغيل دائم، بالإضافة إلى مواصلة وتعميق الإصلاحات الهيكلية للمؤسسات الصناعية والبدء بخوصصة جزء من المؤسسات العمومية ومواصلة التحرير الاقتصادي.

من أجل تحقيق هذه الأهداف رسمت السلطات المركزية سياستين اقتصاديتين، الأولى تتمثل بسياسة اقتصادية طريقة والتي تتعلق بالتدابير المالية والنقدية التي تسمح بتحقيق نمو اقتصادي دائم وتقليص عجز الميزانية والثانية تتمثل في السياسة الاقتصادية على المدى

[1] مصطفى محمد عبد الله، وآخرون، الإصلاحات الاقتصادية وسياسات الخوصصة في البلدان العربية، مركز دراسات الوحدة العربية الجزائر، ط1، بيروت، ص 111.

المتوسط، فإن السلطات المركزية عزمت على توفير كل الوسائل الممكنة من أجل العودة إلى النمو الاقتصادي الذي يستجيب لمتطلباتنا[1].

تتمثل أهم الإجراءات التي استخدمت لتنفيذ البرنامج في[2] :

تحرير أسعار الصرف وتحديدها وفقا لقواعد السوق، تحرير أسعار الفائدة ومنح استقلالية أكبر للبنوك التجارية فيما يخص القروض، القضاء على عجز الموازنة وتنمية الادخار العمومي، العمل على خوصصة المؤسسات العمومية للمستثمرين الوطنيين والأجانب، العمل على تنويع الصادرات خارج المحروقات، إصلاح النظام المالي والمصرفي وغيرها من الإجراءات[3].

تعميق استقرار الاقتصاد الكلي ونظرا لكون إصلاحات هذه الفترة جاءت لتعمل على التحكم في استقرار الاقتصاد الكلي، وتحاول جهدها من خلال الأدوات المالية والنقدية لبعث النمو من جديد، وبالتالي معالجة البطالة والتقليل من حد المديونية، وتوفير مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر تمثل العناصر، الوضعة الخارجية، المالية، العامة، والوضع النقدي ضوابط مالية ونقدية تنعكس آثارها على النمو والبطالة من جهة، والنمو والاستثمار من جهة أخرى، كما أنها ثلاثة أهداف أساسية سعت إلى تحقيقها كل الحكومات المتعاقبة ببرامجها المختلفة[4].

3.2.2. تطور النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة 1999 إلى 2017

تتأثر السياسة الإتفاقية في الجزائر بالجباية البترولية والتي تساهم بنسبة كبيرة في إيرادات ميزانية الدولة وهذا ما لوحظ أثناء ارتفاع سعر البترول بداية من سنة 2000، أما أثناء انخفاضه في الآونة الأخيرة بداية من 2013 إلى ما دون 50 دولار للبرميل، أدى بالحكومة إلى إتباع سياسة التقشف وتجميد بعض المشاريع، لذلك سنحاول تحليل التطور العام للنفقات

[1] مصطفى محمد عبد الله، آخرون، مرجع سابق، ص 112.

[2] إيمان بوعكاز ، مرجع سابق، ص 43.

[3] مصطفى محمد عبد الله، وآخرون، مرجع سابق، ص 115.

[4] عبد الرحمان تومي، الاصلاحات الاقتصادية في الجزائر الواقع والآفاق، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية الجزائر،2010، ص 90

خلال الفترة 1990-2017 وعلاقته بالجباية البترولية، كما سيتم التطرق إلى تقسيماته خلال نفس الفترة.[1]

4.2.2. تطور النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة 1990-2017

عرف الإنفاق العام تطورا ملحوظا بسبب السياسة الإتفاقية خلال الفترة وطبيعة الإصلاحات، وهذا ما يبينه الجدول التالي:

الجدول 01 تطور حجم النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة 1990-2017 الوحدة (مليون دج)

السنوات	النفقات العامة	السنوات	النفقات العامة
1990	136500	**2006**	2453000
1991	212100	**2007**	3108700
1992	420131	**2008**	4191100
1993	476627	**2009**	4246300
1994	566329	**2010**	4466900
1995	759617	**2011**	5731400
1996	724609	**2012**	7169900
1997	845196	**2013**	6024100
1998	875739	**2014**	6980200
1999	961682	**2015**	7656387
2000	1178122	**2016**	7383600
2001	1321000	2017	6883200

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على معطيات الديوان الوطني للاحصائيات وبنك الجزائر.

يلاحظ من الجدول أعلاه ارتفاع الإنفاق العام من سنة لأخرى خلال فترة الدراسة من سنة 1990 إلى غاية 2017، ومصدره تحسن أسعار النفط وبالتالي زيادة مداخيل النفطية، والتي

[1] إيمان بوعكاز ، مرجع سابق، ص 48

تعتبر الممول الرئيسي للإنفاق العام كون الاقتصاد الجزائري اقتصاد ريعي أي حوالي 95% من إيرادات الموازنة مرتبطة به، والشكل الموالي يوضح ذلك:

الشكل رقم 03 تطور النفقات العامة خلال الفترة 1990-2017

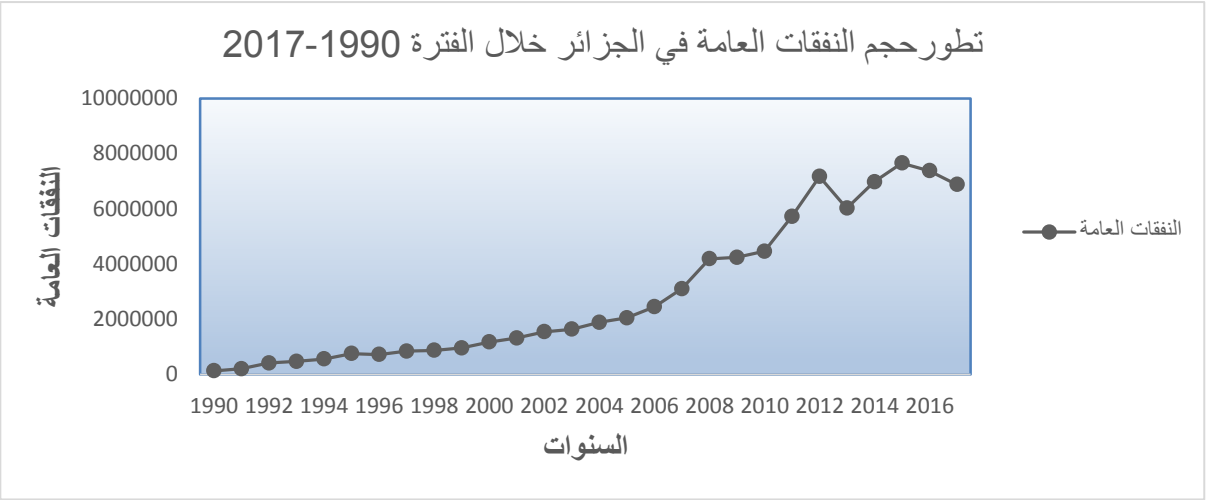

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على الجدول السابق.

من خلال الشكل أعلاه يظهر بوضوح التزايد المستمر للإنفاق حيث سجلت أدنى قيمة سنة 1990 أين بلغت 136500 مليون دج بسبب أزمة البترول.[1] والتي بينة هشاشة الاقتصاد الوطني، أما سنة 1998 وبسبب تحسن أسعار النفط ورواج السوق العالمية انتقلت النفقات من 212100 مليون دج سنة 1991 إلى حوالي 961682 مليون دج سنة 1999، بفضل الإصلاح المالي الذي قامت به الدولة وإبرام اتفاقيات التثبيت والتعديل الهيكلي بالتعاون مع المؤسسات الدولية، وسياسيات التحرير، أين تم تخصيص مبالغ مالية كبيرة للتطهير المالي للمؤسسات الدولية، وسياسات التحرير، أين تم تخصيص مبالغ مالية كبيرة للتطهير المالي لمؤسسات، زيادة على الإصلاحات التي مست القطاعات الاقتصادية المختلفة، كما تم الاهتمام بالتوسع في الإنفاق على الشبكة الاجتماعية في ظل الانتقال نحو نظام اقتصاد السوق، بعد عملية التحرير الجزئي للأسعار أين تم رفع الرواتب والأجور وبالتالي ارتفاع النفقات التحويلية بسبب الظرف السياسي آنذاك والمتمثل في الانتخابات التشريعية لسنة 1991. إضافت إلى 3

[1] مصطفى محمد عبد الله، وآخرون، مرجع سابق، ص 118

زيادة حجم الاستهلاك العمومي بسبب الدعم الحكومي للسلع الاستهلاكية الأساسية خلال الفترة 1992-1993 والتي بلغت 5% من الناتج المحلي، وتكاليف عملية التطهير المالي لبعض المؤسسات العاجزة حيث قدرت سنة 1996 حوالي 124.4 مليار دج، مصحوبة بتكاليف عملية الخوصصة، كما تم تخصيص الدولة لمبلغ مالي قدر ب 17.5 مليار دج للفئات المتضررة من مسار الإنفتاح الاقتصادي خاصة البطالين حيث تم تقديم دعما نقديا مباشرا، ومنح مساعدات وقروض بهدف إنشاء تعاونيات.

ليدخل بعدها الاقتصاد الجزائري مع مطلع الألفية انطلاقة جديدة لتوسيع وتنويع الاقتصاد نتيجة ضخامة الانفاق العام بسبب ارتفاع أسعار النفط وبالتالي زيادة إحتياطات الصرف ونتج عنه إقرار أربع مخططات تنموية ضخمة ساهمت في زيادة الإستقرار، حيث انتقلت نسبة الانفاق من 1178122 مليون دج سنة 2000، إلى 2052000 مليون دج سنة 2005، بسبب ارتفاع مداخيل النفط، أما سنة 2009 فيلاحظ تذبذب في ارتفاع النفقات أين بلغت 4246300 مليون دج بعدما كانت 4191100 مليون دج السنة السابقة، ويعود ذلك إلى تداعيات الأزمة العقارية الأمريكة لتصبح ازمة عالمية وا انجز عليها من انخفاض سعر البترول وقيمة الدولار الأمريكي، لترتفع النفقات مع مطلع 2010 بسبب تحسن الاقتصاد الجزائري نتيجة ارتفاع سعر البترول وبالتالي زيادة الطلب عليه،[1] وتجلى ذلك في تطبيق البرنامج الخماسي للتنمية 2010-2014، حيث ارتفع الانفاق العمومي سنة 2012 ويبلغ حوالي 7169900 مليون دج، بسبب استرجاع الحكومة لدورها الاقتصادي بعد الانتهاء من الإصلاحات الهيكلية المشترطة من المؤسسات الدولية، وحاولتها الرفع من الأداء الاقتصادي عن طريق تحسين البنى التحتية إضافة إلى ارتفاع النفقات التسييرية كزيادة الأجور، والنفقات الدفاعية بسبب التوترات السائدة في الحدود ما استوجب زيادة النفقات والتي بلغت 4,4% من الناتج الإجمالي سنة 2011.[2]

[1] مصطفى محمد عبد الله، وآخرون، مرجع سابق، ص119

[2] مصطفى محمد عبد الله، وآخرون، المرجع نفسه، ص 120

لكن مع بداية سنة 2013 انخفضت النفقات العامة بشكل طفيف حيث بلغت 6024100 مليون دج، بسبب انخفاض اسعار البترول والذي بلغ 105.87 دولار بعدما كان حوالي 109.4 دولار سنة 2012، لتعود للارتفاع مجددا سنة 2015 حيث بلغت 7656387 مليون دج، وتعاود الانخفاض بداية من 2016 لتبلغ 7383600 مليون دج، بسبب انهيار أسعار النفط وبالتالي تقلص الموارد الأجنبية المتأتية من الجباية البترولية، ويمكن ارجاع ذلك أنه بداية من 2015 وصل سعر برميل النفط إلى 51.81 دولار بسبب الزيادة الكبيرة في إنتاج النفط الأمريكي وإصرار المملكة العربية السعودية على الاحتفاظ بحصتها في السوق وانخفاض الطلب في آسيا على النفط، ليتواصل ذلك الانهيار إلى 44.28 دولار للبرميل سنة 2016 بسبب الفائض.

خلاصة الفصل

تطرقنا في هذا الفصل إلى مفهوم النمو والتنمية الاقتصادية والذي يعني كلاهما زيادة الطاقة الإنتاجية للاقتصاد، كما تم إبراز أوجه الاختلاف بينهما، فالنمو الاقتصادي يشير إلى درجة تقدم الدولة أو تخلفها، كونه يقيس كمية الناتج أو إجمالي الدخل الوطني من سنة لأخرى والذي يحقق زيادة في زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي، أما التنمية الاقتصادية فهو مصطلح أوسع من النمو الاقتصادي لأنها تشمل جميع المجالات وتهدف إلى إحداث تغيرات جذرية في البنى الاجتماعية والمؤسسة والاقتصادية، كما تهدف إلى تسريع النمو ومحاولة التقليل من درجة عدم العدالة والتقليل من مشكلة الفقر والذي ينعكس على زيادة الفاه لأفراد المجتمع، وتم تبيان مكونات النمو والمتمثلة في العمل، رأس المال، التكنولوجيان وغيرها إضافة إلى التعرف على أساليب قياس النمو وتمثلت في عدة معايير أدرجت في المبحث الأول من هذا الفصل.

أثبتت مختلف التيارات الاقتصادية التي قامت بتحليل النمو الاقتصادي على أهميته خاصة في المدى الطويل وذلك انطلاقا من المدرسة الكسلاسيكية بقيادة آدم سميث ونظرته المتفائلة حيث يتحقق النمو عن طريق تقسيم العمل وتوسيع الأسواق كما ركزت على عملية التراكم الرأسمالي، وسار على طريقه كل من مالتوس وريكاردو، لتليها المدرسة الكينزية ممثلة في كينز أين يتحدد النمو عنده عن طريق الطلب الفعال إلا أن نظريته لم تتعرض للدول النامية واهتم تحليله بالدول الرأسمالية ن لتليها نظرية "شومبيتر" التي تندرج ضمن نظرية النمو النيوكلاسيكية والذي يركز على دور المنظم في عملية النمو عن طريق تقديمه لابتكارات جديدة، لتختتم بنظريات النمو المتوازن ل"نيركس–رودان"، ونظرية النمو الغير متوازن ل"ألبرت هيرشمان".

كما تم التطرق إلى النماذج الرياضية لتحليل النمو لأنه ذو طبيعة كمية، فكان البداية مع "هارود–دومار" حيث اعتمد على الأدوات الكينزية لبناء نموذجه والذي كان يهدف إلى تحليل معطيات النمو المستقر في الاقتصاد المتطور، وركز على أهمية الاستثمار والادخار كمحددات

رئيسية للنمو، وبسبب عدم إمكانية تطبيقه على الدول النامية لأن محدداته تتلاءم مع الدول المتقدمة ذات معدل ادخار عالي، فقد لقي مجموعة من الانتقادات والتي نتج عنها أخذ النمو الاقتصادي بعدا آخر تمثل في النماذج النيوكلاسيكية مع رائدها "سولو– سوان" والذي ركز على أهمية زيادة تراكم رأس المال أو انخفاض النمو السكاني في الرفع من مستوى النمو، إضافة إلى فرضية التقارب بين الدول، وبسبب الأداء الضعيف لنماذج النيوكلاسيكية في تفسير النمو الداخلي وتم إدراج عامل المتغير التقني كمتغير داخلي، كما أكدوا على أهمية تدخل الدولة في الرفع من معدل النمو من خلال سياستها والممثلة في الإنفاق العام بقيادة بارو وذلك في المبحث الثاني من هذا الفصل.

ليختم هذا الفصل بدراسة آلية تأثير الإنفاق العام على النمو كونه أحد مكونات الطلب الكلي الفعال من خلال كيفية تأثير الإنفاق على حجم الناتج وعلى حالة التوازن في المدى الطويل.

الفصل الثاني

أثر الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي

في الجزائر خلال الفترة 2020/1990

تمهيد:

بعد تقديم الجانب النظري والمتعلق بالمفاهيم الأساسية لكل من الإنفاق الحكومي والنمو الإقتصادي سنحاول في هذا الفصل إسقاط الجانب النظري على الجانب التطبيقي من خلال الدراسة القياسية لأثر الإنفاق الحكومي على النمو الإقتصادي، حيث سنقوم بجمع البيانات الزمنية لمتغيرات الدراسة، ومعالجتها وتحليلها بالإعتماد على الطرق الإحصائية المناسبة، وذلك لمعرفة أثر الإنفاق الحكومي بأشكاله على النمو الإقتصادي.

ف/ي المنهج المستخدم: – سنحاول في هذا الجزء دراسة العلاقة الاقتصادية بين الإنفاق الحكومي GVN والنمو الاقتصادي GDP في الجزائر خلال الفترة 1990–2020

1. عرض النتائج ومناقشتها

1.1. التحليل الإحصائي لمتغيرات الدراسة الخام

نتعرف على طبيعة المتغيرات الخام محل الدراسة، من الجدول (2-1) والشكل (2-1) لدينا:

الجدول 02 الدراسة الوصفية لخام المتغيرات

	GDP	GVN
Mean	8.98E+12	8.82E+12
Median	7.56E+12	5.81E+12
Maximum	2.05E+13	2.17E+13
Minimum	5.56E+11	5.64E+11
Std. Dev.	6.86E+12	7.44E+12
Skewness	0.349197	0.591811
Kurtosis	1.595588	1.800090
Jarque-Bera	3.177665	3.669296
Probability	0.204164	0.159670
Sum	2.78E+14	2.73E+14
Sum Sq. Dev.	1.41E+27	1.66E+27
Observations	31	31

المصدر: مخرجات برنامج EViews 12

الشكل رقم 04 التوزيع الطبيعي لخام المتغيرات

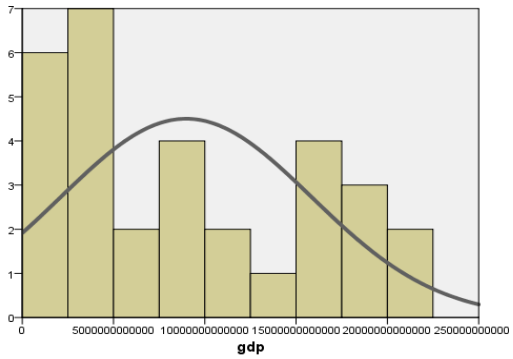

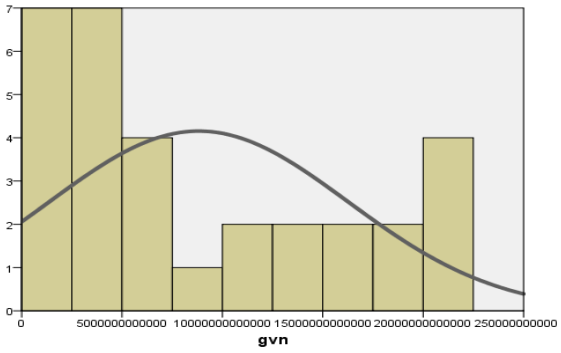

المصدر: مخرجات برنامج SPSS 28

أولا: متغيرة الناتج المحلي GDP:

لهذه المتغيرة 31 مشاهدةَ خلال فترة الدراسة وأنها محصورة بَين أقل قيمة $5.56E+$ 11 مسجَّلة سنة 1990 نظرا للأزمة البترولية التي كانت تعيشها الجزائر منذ سنة 1986 وأعلى قيمة $2.05E+13$ مسجلة سنة 2018 بسبب الزيادة الجباية البترولية بسبب تحسن سعر البرميل من البترول في مدى يبلغ $1.99E+13$ يعكس هذا الفارق الكبير بين هاتين القيمتين الحديتين مدى تغير السياسة الاقتصادية المنتهجة خلال فترة الدراسة بي وهو متحيز لسنوات آخر الفترة، وبمتوسط بلغَ $8.98E+12$ مع وسيط قدر $7.56E+12$ ($\overline{X} \succ Me$) أي أن بيان القيم ملتو نحو اليمين، بلغت قيمة الانحراف المعياري $6.86E+12$ كبير جدا بمقارنته بقيمة المتوسط بسبب وجود قيم شاذة بعيدة عن متوسطها الحسابي مما يجعل معامل اختلاف[1] يصل إلى نحو 76.47% الذي يعكس التقلب العنيف لقيم **GDP** بسبب تضخم قيمها واختلافها من فترة لأخرى لتغير السياسة الاقتصادية، هذا ما يؤكده مقدار معامل اختلاف الوسيط[2] 90.77% .

ومن اختبار التناظر $\text{Skewness} = 0.35 > 0$ نجد أن قيم تقريبا متناظرة، أما اختبار التفلطح $\text{Kurtosis} = 1.59 < 3$ التي تشير إلى أن منحنى القيم غير متسطح، وتتأكد هذه النتائج من اختبار $\text{Jarque} - \text{Bera} = 3.17 < 5.99$ التي تبين أن قيم المتغيرة **GDP** لا تتبع التوزيع الطبيعي.

[1] معامل الاختلاف (COEFF. DE VARIATION)= (الانحراف المعياري للسلسلة/المتوسط الحسابي) *100 وكلما قلَّت قيمته عن 15% كلما دل ذلك على تجانس قيم المتغيرة، لمزيد من الإطلاع أنظر في هذا :

Gérald Baillargeon , Probabilites Statistique et technique de Regression, les editions SMG,Québec Canada, 1989, PP 31-32.

[2] معامل اختلاف الوسيط = (الانحراف المعياري للسلسلة/الوسيط الحسابي) *100 يؤكد نتيجة معامل اختلاف المتوسط.

ثانيا: متغيرة الإنفاق الحكومي GVN

نلاحظ أن المتوسط الحسابي للمتغير GVN بلغ ^{12} (10) 8.82 وانحرافها المعياري يساوي ^{12}(10) 7.44 وهي أقل من متوسطها الحسابي أي أن البيانات تتركز حول متوسطها الحسابي وبالتالي لا يطرح مشكلة تشتت البيانات، كما أن الإحتمال مقابل إحصائية jarque–bera يساوي 0.15 وهو أكبر من المحتوى المعنوي 5% مما يدل على أن GVN يتبع توزيع طبيعي.

نتيجة: اتَّسمت متغيرات الدراسة GDP و GVN بعدم تجانس قيمها، بسبب تقلبها العنيف خلال فترة الدراسة نظرًا لتضخم قيميها، وللتقليل من هذا التضخم نستخدم إحدى الطرق الرياضية منها: اللوغاريتم النيبري، الجذر التربيعي، معدل النمو، النسبة المئوية للمجموع، ... سنعتمد طريقة اللوغاريتم لأنها أكثر استخداما ولأن القيم الخام لمتغيرات الدراسة جميعها قيم موجبة.

2.1. التحليل الإحصائي للمتغيرات الجديدة

نحاول معرفة مدى تجانس لوغاريتم متغيرات محل الدراسة، من الجدول 03 والشكل 05:

الجدول 03 الدراسة الوصفية للوغاريتم المتغيرات

	LGDP	LGVN
Mean	29.39975	29.34352
Median	29.65415	29.39108
Maximum	30.64912	30.71045
Minimum	27.04367	27.05850
Std. Dev.	1.067273	1.083530
Skewness	-0.573654	-0.371376
Kurtosis	2.191149	2.071940
Jarque-Bera	2.545303	1.825093
Probability	0.280088	0.401500
Sum	911.3923	909.6492
Sum Sq. Dev.	34.17216	35.22110
Observations	31	31

المصدر: مخرجات برنامج EViews 12

الشكل رقم 05 رسم بياني لخام المتغيرات

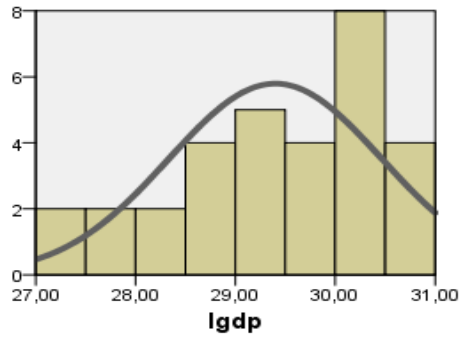

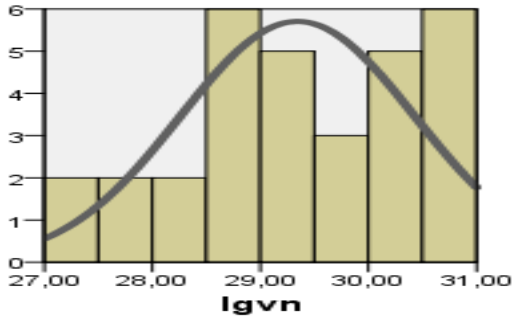

المصدر: مخرجات برنامج SPSS 28

أولا: المتغيرة $LGDP$

يَتبين من قيم هذه المتغيرة خلال فترة الدراسة أنها محصورة بَين أقل قيمة 27.04 وأعلى قيمة 30.65 بمدى 3.61 يعكس تقارب القيمتان الحديتان وتوزع المشاهدات توزيعا متجانسا على طول الفترة، وبمتوسط بلغَ 29.40 مع وسيط قدر بـ 29.65 ($\overline{X} \approx Me$) أي أن بيان القيم يميل إلى التماثل، بلغت قيمة الانحراف المعياري 1.06 أي بعامل اختلاف 3.65% الذي يؤشر على تحسن قيم $LGDP$ ، وهذا ما يؤكده مقدار معامل اختلاف الوسيط 3.58%.

بلغت فيمت احصائية جاك-بيرا $Jarque - Bera = 2.54$ وهي أقل من الاحصائية المجدولة لكاي تربيع $\chi^2_{(0.05,2)} = 5.99$ بهذا نقبل فرضية التوزيع الطبيعي للقيم H_0 .

ثانيا: متغيرة لوغاريتم الإنفاق الحكومي$LGVN$

يتضح من خلال الجدول أعلاه أن المتوسط الحسابي لمتغير LGVN يساوي 19.34 وهي قيمة أكبر من قيمة الانحراف المعياري لهذا المتغير الذي حددت ب 1.08 مما يدل ذلك على تركيز البيانات حول متوسطها الحسابي وعدم معاناتها من التشتيت أو وجود لقيم شادة.

كما نلاحظ أن القيمة الاحتمالية المقابلة لاحصائية JAEQUE-BEAR بلغت 0.4 وهي أكبر من مستوى معنوية 05% وبالتالي نتأكد من أن السلسلة الخاصة بـ LGVN تتبع توزيعها.

نتيجة: تبين لنا أن المتغيرات ***LGDP*** و ***LGVN*** اتَّسمت قيمها الجديدة بالتجانس بعد استخدام أسلوب اللوغاريتم النيبري على قيمها (قيمة معامل الاختلاف لجميع المتغيرات أقل من 15%).

– بهذه النتيجة نحاول دراسة استقرارية سلاسل هذه المتغيرات.

3.1. دراسة استقرارية سلاسل المتغيرات

تستقر السلسلة الزمنية إذا تذبذبت قيمها حول وسط حسابي ثابت، وتباين مستقل عن الزمن[1]. نستعين بمجموعة من الاختبارات الكيفية واختبارات كمية:

1.3.1. الاختبارات الكيفية؛ منها:

أ– **الاشكال البيانية:** من ملاحظة البيانات أدناه نستشف وجود مركبة الاتجاه العام لكلا السلسلتين وهو ذو ميل موجب بالنسبة للسلسلتين ***LGDP*** و ***LGVN***، توحي هذه الملاحظة بعدم استقرار السلسلتان.

الشكل رقم 06 رسم بياني للوغاريتم المتغيرات

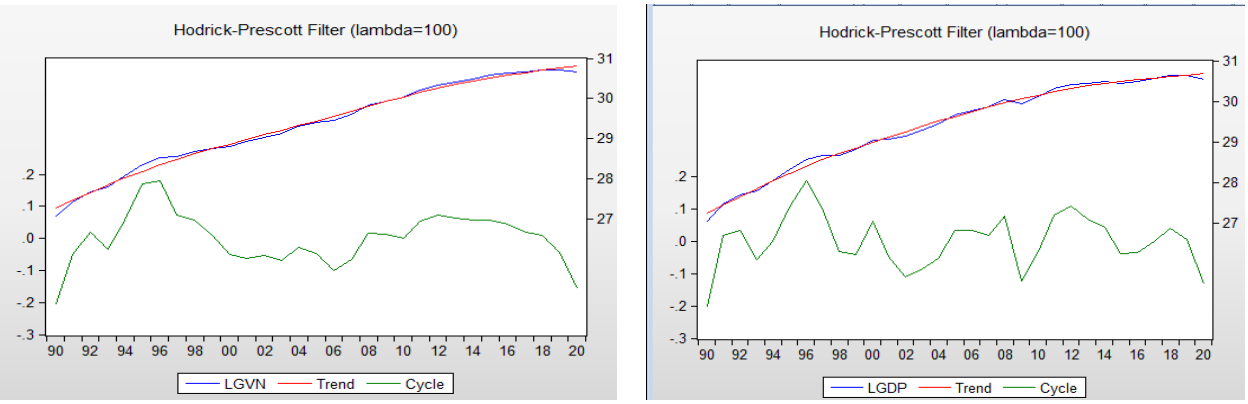

المصدر: مخرجات برنامج EViews 12

1 Melard Guy, (1991), Méthodes de prévision à court terme, Edition Ellipses, Bruxelles, P282.

ب- اختبار ثبات المتوسط الحسابي وتجانس التباين:

ب-1- اختبار ثبات المتوسط الحسابي: للقيام بهذا الاختبار قسمنا السلسلة الزمنية إلى فترات متساوية، هنا قسمناها اختياريا إلى 3 فترات متساوية (1990-1999؛ 2000-2009؛ 2010-2020) ونقارن متوسط كل فترة. كانت النتائج رفض الفرض الصفري $(H_0 : \overline{X}_1 = \overline{X}_2 = \overline{X}_3)$ وقبول الفرض البديل $(H_1 : \overline{X}_i \neq \overline{X}_j ... i \neq j)$ لأن: $(Sig = 0.000 \wedge 0.000 \prec 0.05)$ ، أي عدم ثبات المتوسط الحسابي خلال فترة الدراسة، وتؤكد إحصائية فيشر ذلك.

ب-2- اختبار تجانس التباين: بنفس الخطوات السابقة وجدنا حسب اختبار ANOVA رفض الفرض الصفري $(H_0 : \sigma_1^2 = \sigma_2^2 = \sigma_3^2)$ وقبول الفرض البديل $(H_1 : \sigma_i^2 \neq \sigma_j^2 ... i \neq j)$ لأن: $(Sig = 0.00 \wedge 0.00 \prec 0.05)$ أي عدم تجانس التباين خلال فترة الدراسة.

الجدول 04 اختبار ثبات المتوسط وتجانس التباين

Test of Homogeneity of Variances

	Levene Statistic	df1	df2	Sig.
lgdp	11,645	2	28	,000
lgvn	5,901	2	28	,007

Robust Tests of Equality of Means

		Statistic[a]	df1	df2	Sig.
lgdp	Welch	90,005	2	14,157	,000
	Brown-Forsythe	83,907	2	16,449	,000
lgvn	Welch	92,895	2	15,763	,000
	Brown-Forsythe	85,403	2	18,317	,000

a. Asymptotically F distributed.

المصدر: مخرجات برنامج SPSS 28

جـ- دراسة دالة الارتباط الذاتي للسلسلتين:

لهذا الاختبار شكلان: اختبار فردي لكل معامل ارتباط ذاتي واختبار كلي Ljung – Box

جـ-1- الاختبار الفردي: لدينا مجال الثقة لمعاملات دالة ارتباط: $P_k \in \left[0 \pm \frac{t_{\alpha/2}}{\sqrt{n}}\right]$ ، حيث: $t_{\alpha/2}^{n} = t_{0.05/2}^{31} = t_{0.025}^{31} = 2.039$؛ و n عدد المشاهدات $n = 31$، فيكون مجال الثقة: $IC = \pm 2.039\sqrt{1/31} = \pm 0.318$ يبين لنا منحنى لدالة الارتباط الذاتي للسلسلتين، وجود قيم خارج مجال ،

- بالنسبة للسلسلة الزمنية $LGDP$ أن المعاملات المحسوبة من أجل الفجوات $k = 1, \dots, 7$ خارج مجال الثقة: $0 \neq \rho_{k(1,\dots,7)}$، أي أنها تختلف معنويا عن الصفر.

- بالنسبة للسلسلة الزمنية $LGVN$ أن المعاملات المحسوبة من أجل الفجوات $k = 1, \dots, 7$ خارج مجال الثقة $0 \neq \rho_{k(1,\dots,7)}$، أي أنها تختلف معنويا عن الصفر.

- هذه النتائج تؤكدها قيمة الاحتمالية المبينة في العمود $Prob$ حيث $Prob = 0.000 <$ 0.05 اي رفض الفرضية $H_0 : \rho_1 = \rho_2 = \dots = \rho_7 = 0$ وقبول الفرض البديل $H_1 : \exists \rho_{km} \neq 0$

جـ- 2-الاختبار الكلي:حسب اختبار $Ljung - Box$ للدراسة الكلية لمعنوية معاملات دالة الارتباط الذاتي P_k[1]، حيث تتبع إحصائية LB إحصائية $Chi - Deux$ χ^2، حيث:

$$Q_c = LB = n(n+2)\sum_{1}^{m} \frac{\hat{P}_k^2}{n-k} \rightsquigarrow Q_t = \chi^2_{(m)}$$

$$\begin{cases} Q_c = LB = 31(31+2)\sum_{k=1}^{16} \frac{\hat{\rho}_k^2}{31-k} \\ Q_t = \chi^2_{(0.05,16)} = 26.30 \end{cases}$$

- تحت الفرضيات :

الفرضية الصفرية: $H_0 : \rho_1 = \rho_2 = \dots = \rho_{16} = 0$ ، إذا كانت $Q_c \prec Q_t$، وهذا يدل على استقرار السلسلة الزمنية.

الفرضية البديلة: $H_1 : \exists \rho_{km} \neq 0$، إذا كانت $Q_c \succ Q_t$، ويكون القرار عدم استقرار السلسلة الزمنية.

ومن الأشكال البيانية ادناه لمعاملات دالة الارتباط الذاتي لدينا :

1 عبد القادر محمد عبد القادر عطية، (2004)، الحديث في الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، ص 654..

- من دالة الارتباط الذاتي للسلسلة $LGDP$ لدينا $Q_c = 117.87 \succ Q_t = 26.30$، فيكون القرار رفض الفرضية الصفرية $H_0 : \rho_1 = \rho_2 = ... = \rho_{16} = 0$ التي تنص على انعدام كل معاملات دالة الارتباط الذاتي، وقبول الفرض البديل $H_1 : \exists \rho_{km} \neq 0$.

- من دالة الارتباط الذاتي للسلسلة $LGVN$ لدينا $Q_c = 117.02 \succ Q_t = 21.02$، فيكون القرار رفض الفرضية الصفرية $H_0 : \rho_1 = \rho_2 = ... = \rho_{16} = 0$ التي تنص على انعدام كل معاملات دالة الارتباط الذاتي، وقبول الفرض البديل $H_1 : \exists \rho_{km} \neq 0$.

- من نتائج اختبارات الكيفية السابقة نستنتج أن جميع السلاسل الزمنية بها مشكلة الارتباط الذاتي للأخطاء، مما يسبب هذا في عدم استقرار السلسلة الزمنية.

الجدول 05 دالة الارتباط الذاتي للمتغيرات $LGDP$ و $LGVN$

Correlogram of LGVN

Date: 03/22/22 Time: 11:32
Sample: 1990 2020
Included observations: 31

Autocorrelation	Partial Correlation		AC	PAC	Q-Stat	Prob
		1	0.893	0.893	27.164	0.000
		2	0.790	-0.031	49.199	0.000
		3	0.692	-0.036	66.713	0.000
		4	0.591	-0.071	79.969	0.000
		5	0.497	-0.030	89.703	0.000
		6	0.414	-0.008	96.726	0.000
		7	0.337	-0.030	101.55	0.000
		8	0.255	-0.075	104.45	0.000
		9	0.177	-0.052	105.91	0.000
		10	0.100	-0.056	106.40	0.000
		11	0.026	-0.057	106.43	0.000
		12	-0.045	-0.054	106.54	0.000
		13	-0.111	-0.051	107.24	0.000
		14	-0.171	-0.045	109.00	0.000
		15	-0.221	-0.028	112.12	0.000
		16	-0.268	-0.058	117.02	0.000

Correlogram of LGDP

Included observations: 31

Autocorrelation	Partial Correlation		AC	PAC	Q-Stat	Prob
		1	0.888	0.888	26.891	0.000
		2	0.787	-0.008	48.731	0.000
		3	0.689	-0.037	66.097	0.000
		4	0.589	-0.068	79.260	0.000
		5	0.496	-0.033	88.938	0.000
		6	0.412	-0.017	95.871	0.000
		7	0.334	-0.022	100.64	0.000
		8	0.255	-0.064	103.54	0.000
		9	0.168	-0.103	104.85	0.000
		10	0.086	-0.055	105.21	0.000
		11	0.020	0.007	105.23	0.000
		12	-0.048	-0.064	105.36	0.000
		13	-0.122	-0.109	106.20	0.000
		14	-0.187	-0.050	108.32	0.000
		15	-0.245	-0.044	112.15	0.000
		16	-0.289	-0.007	117.87	0.000

المصدر: مخرجات برنامج EViews 12

2.3.1. الاختبارات الكمية:

هي اختبارات جذر الوحدة التي تهدف إلى فحص خواص السلاسل الزمنية محل الدراسة، والتأكد من مدى سكونها، وتحديد رتبة تكامل كل متغيرة على حده.[1] وهي لا تسمح فقط بالكشف عن وجود صفة عدم الاستقرار، ولكن تحدد كذلك نوع عدم الاستقرارية، وبالتالي هي تحدد أحسن طريقة لإرجاع السلسلة مستقرة.[2] ومن هذه الاختبارات :

- اختبار ديكي- فولر Dickey-Fuller (DF) (1979)؛
- اختبار ديكي- فولر الموسع Dickey-Fuller-Augmenté (ADF) (1981)؛
- اختبار فيليبس- بيرون Phillips-Perron (P-P) (1988)؛
- اختبار Kwiatkowski-Phillips-Schmidt-Shin (KPSS) (1992)؛

- سنكتفي في هذه الدراسة باختبار ديكي- فولر الموسع (ADF)[3] لتوضيح صفة الاستقرار أو عدم الاستقرار لسلسلة زمنية، وهذا عن طريق تحديد اتجاه محدد Déterministe أو اتجاه عشوائي Stochastique[4]. إذا افترضنا أن نموذج السلسلة الزمنية صيغته من الشكل : $AR(1): \quad Y_t = \phi Y_{t-1} + \varepsilon_t$ ، فيكون لـ ϕ ثلاث حالات: [5]

* $|\phi| \prec 1$: السلسلة Y_t مستقرة، والمشاهدات الحالية لها وزن أكبر من المشاهدات الماضية.

---

[1] عابد بن عابد العبدلي، محددات الطلب على واردات المملكة العربية السعودية في إطار التكامل المشترك وتصحيح الخطأ، مجلة مركز صالح عبد الله كامل للاقتصاد الإسلامي، جامعة الأزهر، العدد 23، 2007، ص ص 1819.

[2] صحراوي سعيد، محددات سعر الصرف: دراسة قياسية لنظرية تعادل القوة الشرائية والنموذج النقدي في الجزائر، مذكرة ماجستير غير منشورة، قسم العلوم الاقتصادية تخصص مالية دولية، جامعة تلمسان، 2010، ص 150.

[3] عبد القادر محمد عبد القادر عطية، الحديث في الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2004، ص 657.

[4] صحراوي سعيد، مرجع سابق.

[5] جنيدي مراد، دراسة تحليلية قياسية لظاهرة الإدخار في الجزائر «VAR» باستعمال أشعة الإنحدار الذاتي (1970-2004)، مذكرة ماجستير غير منشورة، قسم العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد كمي، جامعة الجزائر، 2006، ص 121.

* $|\phi|=1$: السلسلة Y_t غير مستقرة، والمشاهدات الحالية لها وزن نفس المشاهدات الماضية.
* $|\phi|\succ 1$: السلسلة Y_t غير مستقرة، والمشاهدات الحالية لها وزن أقل من المشاهدات الماضية.

فتكون صياغة فرضية الاختبار كالتالي:

الفرضية الصفرية:$H_0:\phi=1$ ، إذا كانت $|\tau_c|\prec|\tau_t|$، تكون السلسلة الزمنية غير مستقرة.

الفرضية البديلة: $H_1:\phi\neq 1$، إذا كانت $|\tau_c|\succ|\tau_t|$ ، يكون القرار استقرار السلسلة الزمنية.

ونماذج اختبار ديكي–فولر الموسع الثلاثة هي:[1]

$$\begin{cases}\Delta Y_t=\lambda Y_{t-1}-\sum_{j=1}^{p}\phi_{j+1}\Delta Y_{t-j}+\mu_t \quad\ldots\ldots\ldots\ldots 04\\ \Delta Y_t=\lambda Y_{t-1}-\sum_{j=1}^{p}\phi_{j+1}\Delta Y_{t-j}+c+\mu_t \quad\ldots\ldots\ldots\ldots 05\\ \Delta Y_t=\lambda Y_{t-1}-\sum_{j=1}^{p}\phi_{j+1}\Delta Y_{t-j}+bt+c+\mu_t \quad\ldots\ldots\ldots\ldots 06\end{cases}$$

حيث يمثل p فترة التأخر وتحدد بأقل قيمة للمعايير: Akaike (AC)، Hannan–Quinn (HQ)، Schwarz (SC) ، يتيح لنا الجدول (2–5)

الجدول06 نحديد فترة الابطاء لاختبار ADF للسلسلتين

VAR Lag Order Selection Criteria
Endogenous variables: LGVN LGDP
Exogenous variables: C
Date: 05/10/22 Time: 21:43
Sample: 1990 2020
Included observations: 28

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-15.88346	NA	0.012298	1.277390	1.372547	1.306480
1	75.40885	163.0220*	2.41e-05*	-4.957775*	-4.672303*	-4.870503*
2	78.59059	5.227143	2.57e-05	-4.899328	-4.423540	-4.753875
3	82.56882	5.967349	2.61e-05	-4.897773	-4.231671	-4.694139

* indicates lag order selected by the criterion
LR: sequential modified LR test statistic (each test at 5% level)
FPE: Final prediction error
AIC: Akaike information criterion
SC: Schwarz information criterion
HQ: Hannan-Quinn information criterion

المصدر: مخرجات برنامج EViews 12

[1]Régis Bourbonnais, (2005), Econométri, 6e édition, Dound, Paris, PP 231-232.

حسب نتائج الجدول أعلاه يتبين أن $\rho = 1$ للسلسلتين $LGDP$ ، $LGVN$ فيكون النموذج الاختبار (06) لكلا السلسلتين على النحو التالي:

$$\begin{cases} \Delta LGDP_t = \lambda LGDP_{t-1} - \phi_1 \Delta LGDP_{t-1} + \beta t + C + \varepsilon_t \ldots\ldots\ldots\ldots 06 \\ \Delta LGVN_t = \lambda LGVN_{t-1} - \phi_1 \Delta LGVN_{t-1} + \beta t + C + \varepsilon_t \ldots\ldots\ldots\ldots 06 \end{cases}$$

الجدول 07 تحديد فترة الابطاء لاختبار ADF للسلسلتين

Augmented Dickey-Fuller Unit Root Test on LGVN

Null Hypothesis: LGVN has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 1 (Fixed)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		1.491405	0.9631
Test critical values:	1% level	-2.647120	
	5% level	-1.952910	
	10% level	-1.610011	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LGVN)
Method: Least Squares
Date: 05/10/22 Time: 21:48
Sample (adjusted): 1992 2020
Included observations: 29 after adjustments

Augmented Dickey-Fuller Unit Root Test on LGDP

Null Hypothesis: LGDP has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 1 (Fixed)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		2.195125	0.9916
Test critical values:	1% level	-2.647120	
	5% level	-1.952910	
	10% level	-1.610011	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LGDP)
Method: Least Squares
Date: 05/10/22 Time: 21:48
Sample (adjusted): 1992 2020
Included observations: 29 after adjustments

المصدر: مخرجات برنامج EViews 12

التحليل: من نتائج اختبار ADF تم قبول الفرضية الصفرية: $H_0 : \phi = 1$، وبذلك السلسلتان $LGDP$ و $LGVN$ تحتويان على جذر الوحدة إذا فهي سلاسل غير مستقرة، وهي من نوع DS بمشتق $(\beta = 0 \ , c \neq 0 \ ; \varphi = 1)$

نتيجة: من خلال تطبيق أدوات الاختبار الإحصائية الكيفية والكمية:

-اختبار معاملات دالة ارتباط P_k، اختبار Ljung-Box، اختبار ADF، تم قبول الفرضية الصفرية $H_0 : \phi = 1$ التي تنص على وجود جذر الوحدة $\phi = 1$ في السلاسل الزمنية، أي أن جميع السلاسل الزمنية غير مستقرة عند مستوى المعنوية 5%.

4.1. إزالة حالة عدم الاستقرار من السلاسل الزمنية

توصلت نتائج الاختبار السابق إلى عدم استقرار السلاسل الزمنية، وأحسن طريقة عملية لإزالة حالة عدم الاستقرار هي إجراء الفروقات من الدرجة الأولى أو من الدرجة الثانية حسب

نتائج الاختبارات الإحصائية، ويكون الشكل الجديد للسلاسل الزمنية $D(LGDP)$ و $D(LGVN)$ ، حيث: $D(LGDP_t) = LGDP_t - LGDP_{t-1}$، ونعيد إجراء الاختبارات الإحصائية السابقة.

1.4.1. التحليل الوصفي: فقدت السلسلتان $D(LGDP)$ و $D(LGVN)$ مشاهدة واحدة بعد تطبيق الفروقات من الدرجة الأولى لتصبح 30 مشاهدة، ومن تتبع بيانهما نلاحظ أنه أخذ شكلا موازيا لمحور الفواصل، مما يدل على غياب مركبة الاتجاه العام في السلسلتين. ومن الشكل رقم **07** لدينا :

الشكل رقم 07 تغيرات قيم السلسلتان $D(LGDP)$ و $D(LGVN)$

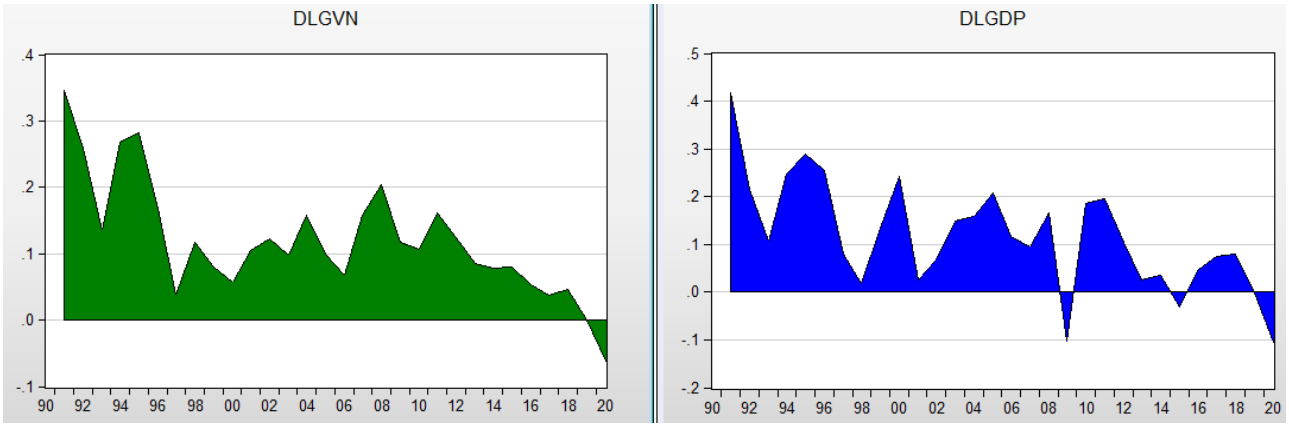

المصدر: مخرجات برنامج EViews 12

2.4.1. اختبار معنوية معاملات دالة الارتباط الذاتي للسلاسل الزمنية الجديدة

لدينا مجال الثقة لمعاملات دالة ارتباط: $IC = \pm 2.039\sqrt{1/30} = \pm 0.372$ مع $n-1$ مشاهدات $n-1=30$، ومن ملاحظة الأشكال البيانية لدالة الارتباط الذاتي التالية نجد :

الجدول 08 دالة الارتباط الذاتي للمتغيرات *DLGDP* و *DLGVN*

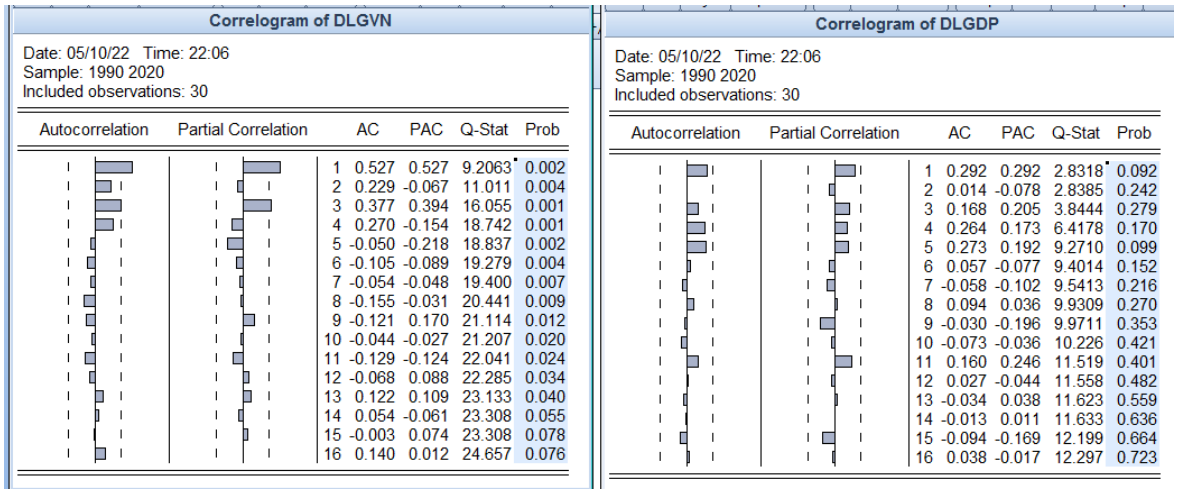

Correlogram of DLGVN

Date: 05/10/22 Time: 22:06
Sample: 1990 2020
Included observations: 30

Autocorrelation	Partial Correlation		AC	PAC	Q-Stat	Prob
		1	0.527	0.527	9.2063	0.002
		2	0.229	-0.067	11.011	0.004
		3	0.377	0.394	16.055	0.001
		4	0.270	-0.154	18.742	0.001
		5	-0.050	-0.218	18.837	0.002
		6	-0.105	-0.089	19.279	0.004
		7	-0.054	-0.048	19.400	0.007
		8	-0.155	-0.031	20.441	0.009
		9	-0.121	0.170	21.114	0.012
		10	-0.044	-0.027	21.207	0.020
		11	-0.129	-0.124	22.041	0.024
		12	-0.068	0.088	22.285	0.034
		13	0.122	0.109	23.133	0.040
		14	0.054	-0.061	23.308	0.055
		15	-0.003	0.074	23.308	0.078
		16	0.140	0.012	24.657	0.076

Correlogram of DLGDP

Date: 05/10/22 Time: 22:06
Sample: 1990 2020
Included observations: 30

Autocorrelation	Partial Correlation		AC	PAC	Q-Stat	Prob
		1	0.292	0.292	2.8318	0.092
		2	0.014	-0.078	2.8385	0.242
		3	0.168	0.205	3.8444	0.279
		4	0.264	0.173	6.4178	0.170
		5	0.273	0.192	9.2710	0.099
		6	0.057	-0.077	9.4014	0.152
		7	-0.058	-0.102	9.5413	0.216
		8	0.094	0.036	9.9309	0.270
		9	-0.030	-0.196	9.9711	0.353
		10	-0.073	-0.036	10.226	0.421
		11	0.160	0.246	11.519	0.401
		12	0.027	-0.044	11.558	0.482
		13	-0.034	0.038	11.623	0.559
		14	-0.013	0.011	11.633	0.636
		15	-0.094	-0.169	12.199	0.664
		16	0.038	-0.017	12.297	0.723

المصدر: مخرجات برنامج EViews 12

- جل قيم معاملات دالة الارتباط الذاتي للمتغيرات $DLGDP$ و ***DLGVN*** تقع داخل مجال الثقة؛
- قيم الاحتمالية اكبر من الصفر $Prob > 0.05$؛
- الاحصائية المحسوبة Q–Stat اقل من المجدولة $Q_c = 24.657 \wedge 12.297 \succ Q_t = 7.96$

توحي هذه النتائج باستقرار السلسلتان $DLGDP$ و ***DLGVN***

3.4.1. اختبار جذر الوحدة ADF :

الجدول 09 نتائج اختبار جذر الوحدة ADF $DLGDP$ و $DLGVN$

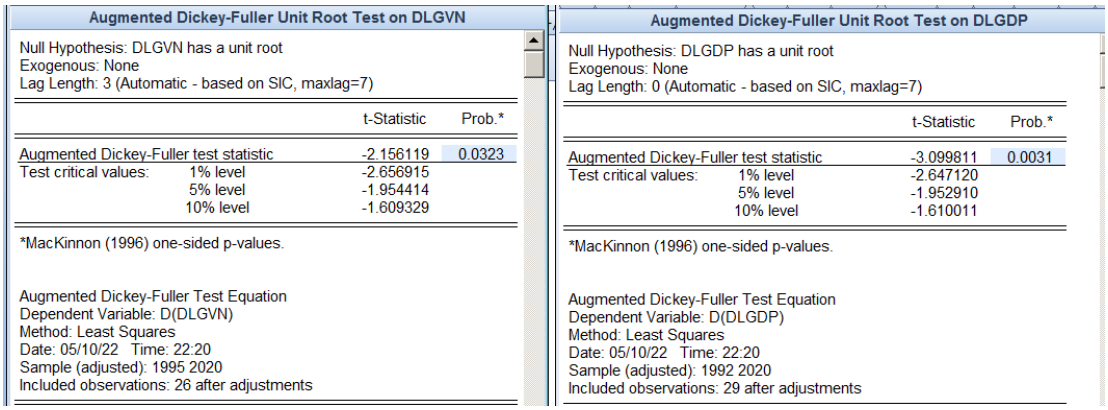

Augmented Dickey-Fuller Unit Root Test on DLGVN

Null Hypothesis: DLGVN has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 3 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-2.156119	0.0323
Test critical values:	1% level	-2.656915	
	5% level	-1.954414	
	10% level	-1.609329	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(DLGVN)
Method: Least Squares
Date: 05/10/22 Time: 22:20
Sample (adjusted): 1995 2020
Included observations: 26 after adjustments

Augmented Dickey-Fuller Unit Root Test on DLGDP

Null Hypothesis: DLGDP has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-3.099811	0.0031
Test critical values:	1% level	-2.647120	
	5% level	-1.952910	
	10% level	-1.610011	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(DLGDP)
Method: Least Squares
Date: 05/10/22 Time: 22:20
Sample (adjusted): 1992 2020
Included observations: 29 after adjustments

المصدر: مخرجات برنامج EViews 12

التحليل: من نتائج الاختبارات الكمية الاستقرارية ADF تم رفض الفرضية الصفرية: $H_0: \phi = 1$، وقبول الفرضية البديلة $H_1: \phi \neq 1$ التي تنص على خلو السلسلة من جذر الوحدة ، تكون بذلك السلسلتان الزمنيتان $DLGDP$ و $DLGVN$ مستقرتان.

نتيجة: بينت لنا نتائج الاختبارات الكيفية والكمية لاختبار جذر الوحدة (ADF) المطبقة على الفروقات من الدرجة الأولى للسلاسل الزمنية محل الدراسة، تم رفض الفرضية الصفرية:$H_0: \phi = 1$ ، وقبول الفرضية البديلة $H_1: \phi \neq 1$ التي تنص على استقرار المتغيرات: $DLGDP$ و $DLGVN$ عند هذا المستوى $I(1)$.

بما أن المتغيرات محل الدراسة مستقرة في نفس المستوى، يعني إمكانية تكاملها تكاملا مشتركا في المدى الطويل، وللتأكد من هذا نجري اختبارات التكامل المشترك بينها

5.1. اختبار التكامل المشترك

على ضوء نتائج اختبارات الاستقرارية السابقة، تبين أن المتغيراتان متكاملتان في نفس الدرجة أي أنها غير ساكنة في مستواها الأصلي $I(0)$ ولكنها ساكنة في الفرق الأول أو الثاني، لذا هي ستتقارب في المدى الطويل وهذا ما يسمى التكامل المشترك وتركز نظرية التكامل

المشترك على تحليل السلاسل الزمنية غير الساكنة لتوليد مزيج خطي يتصف بالسكون في المدى الطويل.

1.5.1. تعريف التكامل المشترك: وجود علاقة توازنية بين السلاسل الزمنية في الأجل الطويل، على الرغم من وجود اختلال في الزمن القصير.[1] فهو ينظر إلى هذه العلاقات التوازنية حتى وإن احتوت كل سلسلة زمنية على اتجاه عام عشوائي (عدم الاستقرار)، لأنه في المدى الطويل ستتحرك هذه السلاسل في تقارب عبر الزمن ويكون الفرق بينهم ساكناً.[2]

لذا يمكن القول أن فكرة التكامل المشترك تحاكي وجود توازن في المدى الطويل يؤول إليه النظام الاقتصادي، ويكمن السبب الرئيسي لعدم وجود التوازن في المدى القصير في ضعف مقدرة الوكلاء الاقتصاديين على التكيّف مع المعلومات آنيا.[3]

2.5.1. اختبارات التكامل المشترك

- اختبار Sargan–Bhargava (1983)؛
- اختبار التكامل المشترك بطريقة انجل– غرانجر Engle–Granger (E–G: 1987)؛
- اختبار التكامل المشترك بطريقة جوهانسن–جسليس Johansen–Juselius (J–:1987 J)؛

–التكامل المشترك باستعمال نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة :

$$Pesaran\ (2001)؛ARDL$$

بما أنه لدينا سلسلتان $DLGDP$ و$DLGVN$ يفضل استخدام احدى الطريقتان: Engle– Granger أو ARDL

[1] عبد الجليل هجيرة، أثر تغيرات سعر الصرف على الميزان التجاري – دراسة حالة الجزائر، مذكرة ماجستير غير منشورة، العلوم الاقتصادية، تخصص مالية دولية، جامعة تلمسان، الجزائر، 2012، ص 157.

[2] خلف الله أحمد محمد عربي، اقتصاد قياسي متقدم، مطبعة جي تاون، الخرطوم، 2005، ص67.

[3] Ritchard Harris, (1995), Using Cointegration Analysis in Economics Modelling, Prentice Hall, London, P(23).

أ- اختبار التكامل المشترك بطريقة انجل- غرانجر Engle-Granger (E-G: 1987)؛

يسمى أيضا اختبار ذا الخطوتين:

- تقدير نموذج الانحدار للمدى الطويل:

في الخطوة الأولى يبدأ الاختبار بتقدير انحدار العلاقة طويلة المدى بين المتغيرات المدروسة حسب النظرية الاقتصادية: $Y_t = \alpha_0 + \alpha_1 X_t + \varepsilon_t$ بطريقة المربعات الصغرى MCO، وتسمى معادلة انحدار التكامل المشترك.

$$LGDP_t = 0.98 * LGVN_t + 0.67 + e_{1t}$$
$$LGVN_t = 1.01 * LGDP_t - 0.32 + e_{2t}$$

- في الخطوة الثانية يتم تقدير البواقي التي تعبر عن مزيج خطي متولد من انحدار العلاقة التوازنية طويلة المدى: $e_t = Y_t - (\alpha_0 + \alpha_1 X_{1t} + \alpha_2 X_{2t} + ... + \alpha_k X_{tk})$، ويتم اختبار سكون البواقي e_t للتحقق من أن هذا المزيج الخطي ساكن في مستواه الأولي أي متكامل من الدرجة الصفر **I(0).**

إذا تحقق هذا الشرط نقول بأن متغيرات النموذج بالرغم من أنها سلاسل زمنية غير ساكنة إلا أنها متكاملة من نفس الرتبة.

الجدول 10 نتائج اختبار جذر الوحدة *ADF* لبواقي الانحدار البسيط

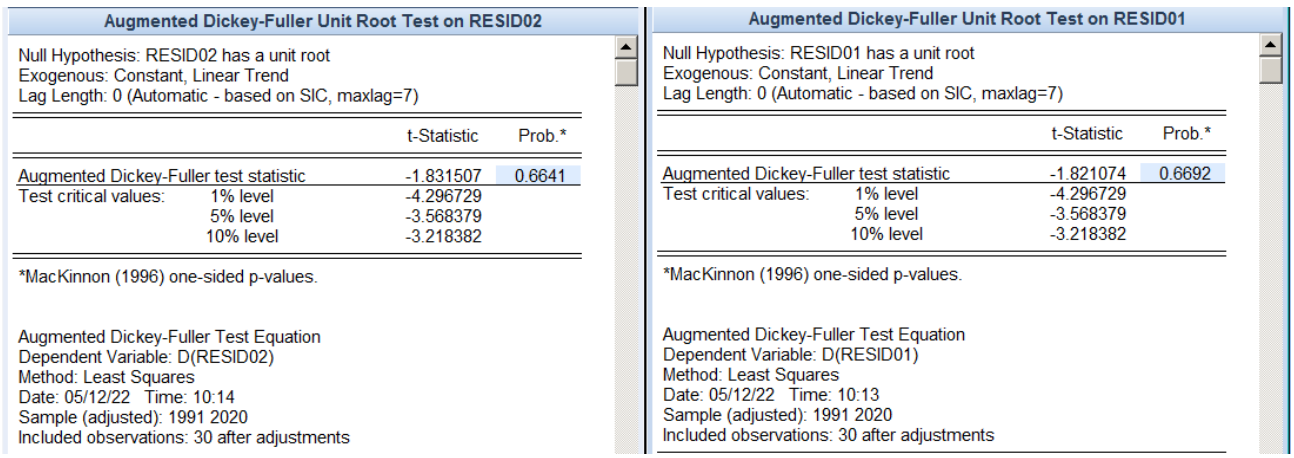

Augmented Dickey-Fuller Unit Root Test on RESID02

Null Hypothesis: RESID02 has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-1.831507	0.6641
Test critical values:	1% level	-4.296729	
	5% level	-3.568379	
	10% level	-3.218382	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(RESID02)
Method: Least Squares
Date: 05/12/22 Time: 10:14
Sample (adjusted): 1991 2020
Included observations: 30 after adjustments

Augmented Dickey-Fuller Unit Root Test on RESID01

Null Hypothesis: RESID01 has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-1.821074	0.6692
Test critical values:	1% level	-4.296729	
	5% level	-3.568379	
	10% level	-3.218382	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(RESID01)
Method: Least Squares
Date: 05/12/22 Time: 10:13
Sample (adjusted): 1991 2020
Included observations: 30 after adjustments

المصدر: مخرجات برنامج EViews 12

التحليل: من نتائج الجدول التالي نرى أن بواقي معادلات المدى الطويل غير مستقرة في المستوى الأصلي، أي أن كل معادلة متغيرها التابع لا تربطه علاقة تكامل مشترك مع المتغيرات المستقلة لها حسب اختبار انجل غرانجر.

ب – اختبار التكامل المشترك باستعمال نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة ARDL:

– اختبار الحدود *Bounds Test* لنموذج *ARDL*

نهدف من خلاله إلى ما إذا كانت هناك علاقة طويلة الأجل بين المتغيرات، وهذا من خلال اختبار فرضية العدم التي تنص:

أنه لا توجد علاقة في الأجل الطويل بين المتغيرات: $H_0: \alpha_1 = \alpha_2 = 0$

عكس الفرضية البديلة $H_1: \alpha_1 \neq \alpha_2 \neq 0$

الجدول 11 اختبار تكامل *ARDL*

نموذج *LGVN* **نموذج *LGDP***

ARDL Bounds Test
Date: 05/12/22 Time: 10:17
Sample: 1991 2020
Included observations: 30
Null Hypothesis: No long-run relationships exist

Test Statistic	Value	k
F-statistic	2.534803	1

Critical Value Bounds

Significance	I0 Bound	I1 Bound
10%	4.04	4.78
5%	4.94	5.73
2.5%	5.77	6.68
1%	6.84	7.84

ARDL Bounds Test
Date: 05/12/22 Time: 10:16
Sample: 1994 2020
Included observations: 27
Null Hypothesis: No long-run relationships exist

Test Statistic	Value	k
F-statistic	2.421315	1

Critical Value Bounds

Significance	I0 Bound	I1 Bound
10%	4.04	4.78
5%	4.94	5.73
2.5%	5.77	6.68
1%	6.84	7.84

المصدر: مخرجات برنامج EViews 12

التحليل:

- في كلا النموذجين *DLGDP* و *DLGVN* نلاحظ أن قيمة إحصائية فيشر لاختبار الحدود *Bounds Test* هي 2.534 و 2.421 على الترتيب وهي أقل من القيم الحرجة عند القيم

الحرجة: 1% ، 5% و10% للحد الأعلى. وفقا لهذه المقارنة، يتم قبول الفرض الصفري H_0 الذي ينص على عدم وجود علاقة طويلة الأجل بين المتغيرات؛

بما أن نتائج اختبارات التكامل المشترك اثبت عدم وجود تقارب بين المتغيرات في المديين القصير والطويل سيكون النموذج الأفضل هو نموذج VAR

2. نموذج ($Vectorial\ Auto\ Regressive$)

1.2. تعريف VAR

يعتبر هذا النموذج من النماذج القياسية الحديثة الشائعة الاستعمال في دراسة التفاعل بين المتغيرات الاقتصادية الكلية، حيث لا يعتمد على النظرية الاقتصادية فلا يميز المتغيرات التابعة والمتغيرات المستقلة يعتبرها كلها متغيرات داخلية أو تابعة

ومن هنا لا توجد متغيرات خارجية. ويتم في هذا نموذج VAR كتابة كل متغير من متغيرات الدراسة كدالة خطية بقيم المتغير نفسه في الفترات السابقة وبقيم المتغيرات الأخرى في النموذج في الفترات السابقة

2.2. خطوات نماذج VA

-دراسة الاستقرار

-اختبار التكامل المشترك اذا كانت السلاسل من نفس درجة التكامل لكن بعد تحديد درجة التأخير الامثل بناء على تقدير نموذج VAR

-تقدير النموذج بشكل اتوماتيكي باستعمال السلاسل المستقرة

-تحديد درجة التأخير المناسبة بناء على معايير المفاضلة

-تقدير النموذج بناء على درجة الابطاء المناسبة

-التأكد من استقرارية النموذج

-تحويل النموذج الى نظام لمعرفة المعنوية

-اختبارات التشخصية للتأكد من صلاحية النموذج اما مباشرة او باستعمال النظام وتقدير كل نموذج على حدى على حسب المتغيرات او درجات التأخير

-اختبارات السببية اما مباشرة او باستخدام النظام واستخدام اختبار $Wald$ او اختبار $Toda\ Yamamoto$ اذا كانت السلاسل متكاملة من درجات مختلفة

-دوال الاستجابة

-تفكيك التباين لخطأ التنبؤ

- التنبؤ

3.2. نموذج VAR

أ- تحديد فترة التأخير

الجدول 12 فترة التباطؤ $\rho = 1$

VAR Lag Order Selection Criteria
Endogenous variables: LGDP LGVN
Exogenous variables: C
Date: 05/12/22 Time: 10:22
Sample: 1990 2020
Included observations: 28

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-15.88346	NA	0.012298	1.277390	1.372547	1.306480
1	75.40885	163.0220*	2.41e-05*	-4.957775*	-4.672303*	-4.870503*
2	78.59059	5.227143	2.57e-05	-4.899328	-4.423540	-4.753875
3	82.56882	5.967349	2.61e-05	-4.897773	-4.231671	-4.694139

* indicates lag order selected by the criterion
LR: sequential modified LR test statistic (each test at 5% level)
FPE: Final prediction error
AIC: Akaike information criterion
SC: Schwarz information criterion
HQ: Hannan-Quinn information criterion

المصدر: مخرجات برنامج EViews 12

ب-بناء النموذج

الجدول 13 نموذج VAR

Vector Autoregression Estimates

Vector Autoregression Estimates Date: 05/12/22 Time: 10:24 Sample (adjusted): 1991 2020 Included observations: 30 after adjustments Standard errors in ( ) & t-statistics in [ ]		
	LGDP	LGVN
LGDP(-1)	0.836153 (0.13993) [5.97533]	0.046018 (0.09971) [0.46154]
LGVN(-1)	0.090863 (0.13859) [0.65564]	0.897119 (0.09874) [9.08522]
C	2.265190 (0.45090) [5.02367]	1.782905 (0.32128) [5.54946]
R-squared	0.992680	0.996457
Adj. R-squared	0.992138	0.996194
Sum sq. resids	0.208157	0.105677
S.E. equation	0.087804	0.062562
F-statistic	1830.716	3796.680
Log likelihood	31.99175	42.16037
Akaike AIC	-1.932783	-2.610691
Schwarz SC	-1.792664	-2.470571
Mean dependent	29.47829	29.41969
S.D. dependent	0.990229	1.014137
Determinant resid covariance (dof adj.)		2.10E-05
Determinant resid covariance		1.70E-05
Log likelihood		79.56583
Akaike information criterion		-4.904389
Schwarz criterion		-4.624149

المصدر: مخرجات برنامج EViews 12

ج- النموذج الديناميكي

الجدول 14 معلمات نموذج VAR(2)

System: UNTITLED
Estimation Method: Least Squares
Date: 05/12/22 Time: 10:27
Sample: 1991 2020
Included observations: 30
Total system (balanced) observations 60

	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C(1)	0.836153	0.139934	5.975333	0.0000
C(2)	0.090863	0.138586	0.655642	0.5148
C(3)	2.265190	0.450903	5.023675	0.0000
C(4)	0.046018	0.099705	0.461542	0.6463
C(5)	0.897119	0.098745	9.085222	0.0000
C(6)	1.782905	0.321275	5.549461	0.0000

Determinant residual covariance 1.70E-05

Equation: LGDP = C(1)*LGDP(-1) + C(2)*LGVN(-1) + C(3)
Observations: 30

R-squared	0.992680	Mean dependent var	29.47829
Adjusted R-squared	0.992138	S.D. dependent var	0.990229
S.E. of regression	0.087804	Sum squared resid	0.208157
Durbin-Watson stat	1.637515		

Equation: LGVN = C(4)*LGDP(-1) + C(5)*LGVN(-1) + C(6)
Observations: 30

R-squared	0.996457	Mean dependent var	29.41969
Adjusted R-squared	0.996194	S.D. dependent var	1.014137
S.E. of regression	0.062562	Sum squared resid	0.105677
Durbin-Watson stat	1.032404		

المصدر: مخرجات برنامج EViews 12

4.2. نموذج الناتج المحلي GDP

$$\mathrm{LGDP}_t = 0.83 * \mathrm{LGDP}_{t-1} + 0.015 * \mathrm{LGVN}_{t-1} + 2.26 + \mathrm{e}_t$$
$$t: stat \quad (5.97) \qquad (0.65) \qquad (5.02)$$
$$n = 30 \qquad R^2 = 0.9927 \qquad F_c = 1830.72$$

5.2. نموذج الانفاق الحكومي GVN

$$\mathrm{LGVN}_t = 0.04 * \mathrm{LGDP}_{t-1} + 0.89 * \mathrm{LGVN}_{t-1} + 1.78 + \mathrm{e}_t$$
$$t: stat \quad (046) \qquad (9.08) \qquad (5.55)$$
$$n = 30 \qquad R^2 = 0.9965 \qquad F_c = 3796.68$$

تشخيص النموذج

أ- التحليل الاحصائي

أ-1 نموذج الناتج المحلي GDP

- معلمة الناتج المحلي المبطأة للفترة السابقة $LGDP_{t-1}$ لها دلالة احصائية حيث : $t_c = 5.97$ بينما $t_t = t_{n-1}^{\alpha\%} = t_{30-1}^{5\%} = t_{29}^{0.05} = 2.04$، أي يوجد ارتباط بين القيمة الحالية للناتج المحلي والقيمة السابقة له.

- وصلت قيمة معامل التحديد إلى نحو $R^2 = 0.9927$ أي أن الناتج المحلي مفسر بقيمه السابقة ومعدلات الانفاق الحكومي المبطأة بنحو 99.27%.

-النموذج مقبول احصائيا لأن: $F_c = 1830.72$ و $F_t = F_{k,n-k-1}^{\alpha\%} = F_{2,27}^{0.05} = 3.36$

-المعلمة الثابتة لها دلالة احصائية حيث : $|t_c = 5.02|$ وهي تعبر عن القيمة الابتدائية الناتج المحلي $LGDP_0$.

أ-2 نموذج الانفاق الحكومي GVN

- معلمة الانفاق الحكومي المبطأة للفترة السابقة $\boldsymbol{LGVN_{t-1}}$ لها دلالة احصائية حيث : $|t_c = 9.08|$ بينما $t_t = t_{n-1}^{\alpha\%} = t_{30-1}^{5\%} = t_{29}^{0.05} = 2.04$، أي يوجد ارتباط بين القيمة الحالية للإنفاق الحكومي $\boldsymbol{LGVN_t}$ ونفسه للقيمة السابقة.

-المعلمة الثابتة لها دلالة احصائية حيث : $|t_c = 5.55|$ وهي تعبر عن القيمة الابتدائية للإنفاق الحكومي $LGVN_0$.

- وصلت قيمة معامل التحديد إلى نحو $R^2 = 0.99.65$ أي أن للإنفاق الحكومي $LGVN_t$ مفسر بقيمته السابقة والناتج المحلي $LGDP_{t-1}$ المبطأة بنحو 99.65%.

-النموذج مقبول احصائيا لأن: $F_c = 3796.68$ و $F_t = F_{k,n-k-1}^{\alpha\%} = F_{2,27}^{0.05} = 3.36$

تدل على وجود سببية في المدى الطويل من الناتج المحلي $LGDP$نحو الإنفاق الحكومي $LGVN_t$

ب- التحليل القياسي

1- استقرارية النموذج

الجدول 15 اختبار استقرارية نموذج VAR(2)

VAR Stability Condition Check

Roots of Characteristic Polynomial
Endogenous variables: LGDP LGVN
Exogenous variables: C
Lag specification: 1 1
Date: 05/12/22 Time: 12:08

Root	Modulus
0.938124	0.938124
0.795148	0.795148

No root lies outside the unit circle.
VAR satisfies the stability condition.

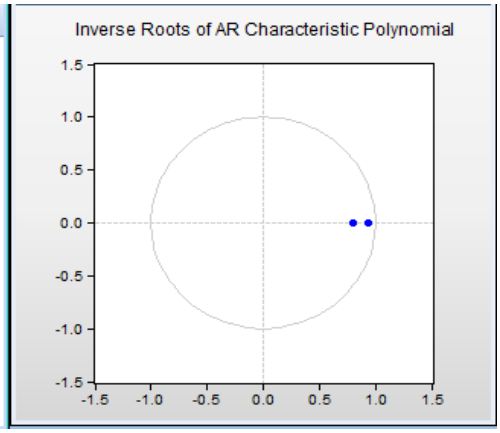

المصدر: مخرجات برنامج EViews 12

التحليل: تشير نتائج اختبار الاستقرارية أعلاه أن نموذج VAR المقدر يحقق شروط الاستقرارية إذ أن كل المعاملات أصغر من الواحد، وجميع الجذور تقع داخل دائر الوحد، مما يعني أن النموذج لا يعاني من مشكلة ارتباط الأخطاء أو عدم ثبات التباين.

3. دراسة وتحليل بواقي النموذج

1.3. اختبار الارتباط الذاتي بين البواقي

يهدف تحليل الارتباط الذاتي للأخطاء، نعتمد على اختبار $LM\ Test$ الذي يدرس إمكانية وجود ارتباط ذاتي متسلسل للأخطاء، ويعتمد هذا الاختبار على الفرضية الصفرية التي تنص على عدم وجود ارتباط ذاتي متسلسل للأخطاء.

الجدول 16 نتيجة اختبار Test LM لنموذج $VAR(2)$

VAR Residual Serial Correlation LM ...
Null Hypothesis: no serial correlation...
Date: 05/12/22 Time: 12:10
Sample: 1990 2020
Included observations: 30

Lags	LM-Stat	Prob
1	5.139548	0.2733
2	3.251628	0.5166

Probs from chi-square with 4 df.

المصدر: مخرجات برنامج EViews 12

التحليل: حسب قيمة الاحتمال المرافق لنتيجة هذا الاختبار، يمكننا قبول الفرضية الصفرية التي تؤكد على عدم وجود ارتباط ذاتي للأخطاء

$$Prob > 0.05\ ;\ \Rightarrow\ \rho = 0$$

2.3. اختبار استقرارية البواقي

الجدول 17 استقرارية بواقي نموذج $VAR(2)$

Augmented Dickey-Fuller Unit Root Test on RESID02

Null Hypothesis: RESID02 has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-3.384294	0.0014
Test critical values:	1% level	-2.647120	
	5% level	-1.952910	
	10% level	-1.610011	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Unit Root Test on RESID01

Null Hypothesis: RESID01 has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-4.708918	0.0000
Test critical values:	1% level	-2.647120	
	5% level	-1.952910	
	10% level	-1.610011	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

المصدر: مخرجات برنامج EViews 12

التحليل: حسب قيمة الاحتمال المرافق لنتيجة هذا الاختبار، يتم رفض الفرضية الصفرية H_0 وقبول الفرض البديل H_1 التي تؤكد على خلو البواقي من جذر الوحدة وعليه فان بواقي نموذج $\mathbf{VAR(2)}$ مستقرة.

$$\boldsymbol{Prob < 0.05}$$

3.3. اختبار الارتباط الذاتي بين البواقي

الجدول 18 دالة الارتباط الذاتي لبواقي نموذج $\mathbf{VAR(2)}$

Correlogram of RESID02

Date: 05/12/22 Time: 12:15
Sample: 1990 2020
Included observations: 30

Autocorrelation	Partial Correlation		AC	PAC	Q-Stat	Prob
		1	0.390	0.390	5.0376	0.025
		2	-0.014	-0.196	5.0447	0.080
		3	0.281	0.446	7.8441	0.049
		4	0.279	-0.087	10.714	0.030
		5	-0.114	-0.178	11.216	0.047
		6	-0.156	-0.063	12.194	0.058
		7	-0.117	-0.270	12.765	0.078
		8	-0.264	-0.119	15.798	0.045
		9	-0.262	-0.014	18.940	0.026
		10	-0.246	-0.201	21.842	0.016

Correlogram of RESID01

Date: 05/12/22 Time: 12:15
Sample: 1990 2020
Included observations: 30

Autocorrelation	Partial Correlation		AC	PAC	Q-Stat	Prob
		1	0.097	0.097	0.3137	0.575
		2	-0.297	-0.310	3.3436	0.188
		3	-0.095	-0.030	3.6643	0.300
		4	0.126	0.055	4.2513	0.373
		5	0.245	0.208	6.5498	0.256
		6	0.027	0.031	6.5788	0.362
		7	-0.177	-0.061	7.8881	0.343
		8	-0.013	0.043	7.8951	0.444
		9	-0.198	-0.350	9.6837	0.377
		10	-0.177	-0.223	11.180	0.344

المصدر: مخرجات برنامج EViews 12

التحليل: حسب قيمة الاحتمال المرافق لنتيجة هذا الاختبار، يتم قبول الفرضية الصفرية H_0 التي تؤكد على استقلالية البواقي عن بعضها البعض وعليه فإن بواقي نموذج $\mathbf{VAR(2)}$ خال من مشكلة الارتباط الذاتي.

$$\boldsymbol{Prob > 0.05}$$

4.3. اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي

الجدول 19 اختبار التوزيع الطبيعي لبواقي

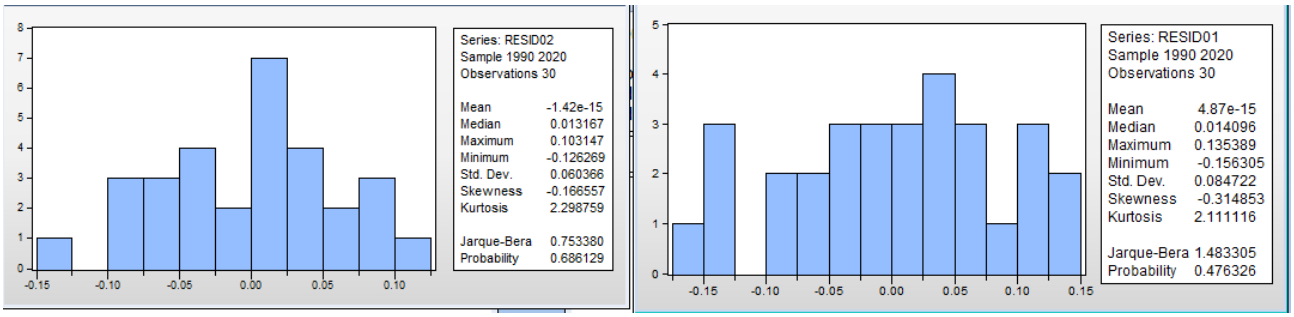

المصدر: مخرجات برنامج EViews 12

التحليل: حسب قيمة الاحتمال المرافق لنتيجة هذا الاختبار، يتم قبول الفرضية الصفرية $_0$ التي تنص على أن بواقي نموذج الناتج المحلي $LGDP$ و نموذج الإنفاق الحكومي $LGVN_t$ تتبعان التوزيع الطبيعي

$$Jarque - Bera = 1.565 > \chi^2_{(2,\ 5\%)} = 5.99$$

5.3. اختبار ثبات تباين للبواقي

الجدول 20 اختبار $White$

VAR Residual Heteroskedasticity Tests: No Cross Terms (only levels and squares)
Date: 05/12/22 Time: 13:27
Sample: 1990 2020
Included observations: 30

Joint test:

Chi-sq	df	Prob.
10.45317	12	0.5763

Individual components:

Dependent	R-squared	F(4,25)	Prob.	Chi-sq(4)	Prob.
res1*res1	0.064110	0.428136	0.7869	1.923303	0.7499
res2*res2	0.186043	1.428538	0.2537	5.581289	0.2327
res2*res1	0.115995	0.820098	0.5246	3.479859	0.4809

المصدر: مخرجات برنامج EViews 12

التحليل: تؤكد نتائج اختبار $White$ على خلو النموذج من مشكلة عدم ثبات التباين، لأن قيمتها الاحتمالية أكبر من 5% وبالتالي نقبل بالفرض الصفري سلسة البواقي لها تباين متجانس.

6.3. دراسة وتحليل السلوك الحركي للنموذج:

يعتبر الهدف الرئيسي لهذا البحث هو تحليل العلاقات الديناميكية بين متغيرات الدراسة، يكون ذلك عن طريق تحليل إستجابة هذه المتغيرات لصدمات النموذج ويتم ذلك عن طريق تحليل التباين ودوال نبض الاستجابة، وبسبب الترابط المتزامن بين بواقي النموذج المختزل فإننا نعتمد على تجزئة تشولسكي (Décomposition de Choleski) من أجل عزل أي صدمة ناشئة للنظام لمتغير محدد؛ تعتمد تجزئة تشولسكي (Choleski) على الهيكل التراجعي للنظام، بحيث أن أي متغير يتأثر بشكل متزامن فقط بالمتغيرات التي تسبقه في الترتيب ونتائج التحليل حساسة جداً لترتيب المتغيرات.

1.6.3. تجزئة التباين (Décomposition de Choleski)

يركز تحليل التباين على إبراز الأهمية النسبية للمتغيرات المكونة للنموذج، ويفيد هذا الاختبار في معرفة مقدار التباين في التنبؤ للمتغير، الذي يعزى إلى خطأ التنبؤ في المتغير نفسه، ولبقية المتغيرات الأخرى. يعتبر تحليل مكونات التباين أحد أساليب وصف السلوك الحركي لمتغيرات النموذج، إذ أن تباين خطأ التنبؤ لمتغير ما يعزى لمصدمات غير المتنبأ بها لكل متغير من متغيرات النموذج خلال فترة التنبؤ[1]

[1] خزان عبدالحفيظ، تفعيل دور أسواق الاوراق المالية وأثرها على النمو الاقتصادي دراسة سوق عمان للأوراق المالية من 2002 الى 2013، بحث تكميلي لنيل درجة الماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خضير بسكرة، الجزائر، 2014، ص172.

الجدول 21 نتائج تحليل مكونات تباين متغيرة الناتج المحلي $LGDP$ ومتغيرة الإنفاق الحكومي LGV_t

Variance Decomposition of LGDP:

Period	S.E.	LGDP	LGVN
1	0.087804	100.0000	0.000000
2	0.116582	99.83428	0.165723
3	0.134804	99.50368	0.496321
4	0.147675	99.05970	0.940300
5	0.157303	98.54581	1.454188
6	0.164776	97.99671	2.003289
7	0.170733	97.43872	2.561278
8	0.175577	96.89084	3.109162
9	0.179577	96.36601	3.633988
10	0.182920	95.87244	4.127559

Variance Decomposition of LGVN:

Period	S.E.	LGDP	LGVN
1	0.062562	30.29614	69.70386
2	0.085615	32.82538	67.17462
3	0.101641	35.05439	64.94561
4	0.113920	37.00523	62.99477
5	0.123766	38.70480	61.29520
6	0.131870	40.18112	59.81888
7	0.138652	41.46127	58.53873
8	0.144393	42.57029	57.42971
9	0.149292	43.53074	56.46926
10	0.153497	44.36259	55.63741

Cholesky Ordering: LGDP LGVN

المصدر: مخرجات برنامج EViews 12

التحليل: يبين نتائج تحليل مكونات التباين لمتغيرة الناتج المحلي $LGDP$ أن 100% من خطأ التنبؤ في تباين الناتج المحلي $LGDP$ خلال الفترة الأولى تنسب لنفسه، بينما خلال الفترة الثانية تنسب 99.83% من الخطأ بالتنبؤ في تباينه دي إلى المتغير نفسه و0.17% إلى الإنفاق الحكومي $LGVN_t$، يستمر هذا التغير في النسب الى غاية الفترة العاشرة لتصبح 95.87% بالنسبة للمتغير نفسه و4.13% لمتغير الإنفاق الحكومي LGV_t، يشير هذا إلى أن الإنفاق الحكومي لها أثر طفيف على الناتج المحلي $LGDP$.

كما تبين نتائج تحليل مكونات التباين لمتغير الإنفاق الحكومي $LGVN$ أن 69.70% من خطأ التنبؤ في تباين الإنفاق الحكومي خلال الفترة الأولى تنسب للمتغير نفسه و30.30% إلى الناتج المحلي $LGDP$، بينما خلال الفترة الثانية تنسب 67.17% من خطأ التنبؤ في تباين الإنفاق الحكومي إلى المتغير نفسه و32.83% إلى الناتج المحلي.

يستمر هذا التغير في النسب الى غاية الفترة العاشرة لتصبح 55.64% بالنسبة للمتغير نفسه و44.36% لمتغير الناتج المحلي، هذا التحليل يدعم نتائج النظرية الاقتصادية: الناتج المحلي يؤثر في الانفاق أكثر من تأثير الانفاق على الناتج المحلي.

2.6.3. تحليل دالة الاستجابة لردة الفعل (Fonctions des Réponse)

تعتبر دوال نبض الاستجابة كأداة أخرى تساعدنا على التعرف على السلوك الحركي لمتغيرات العرض النقدي ومعدل البطالة، وتقيس هذه الدوال تأثير صدمة بمقدار انحراف معياري واحد لإحدى متغيرات النموذج على القيم الحالية والمستقبلية لكل متغيرات النموذج.

الجدول 22 نتائج اختبار دالة الاستجابة لردة الفعل

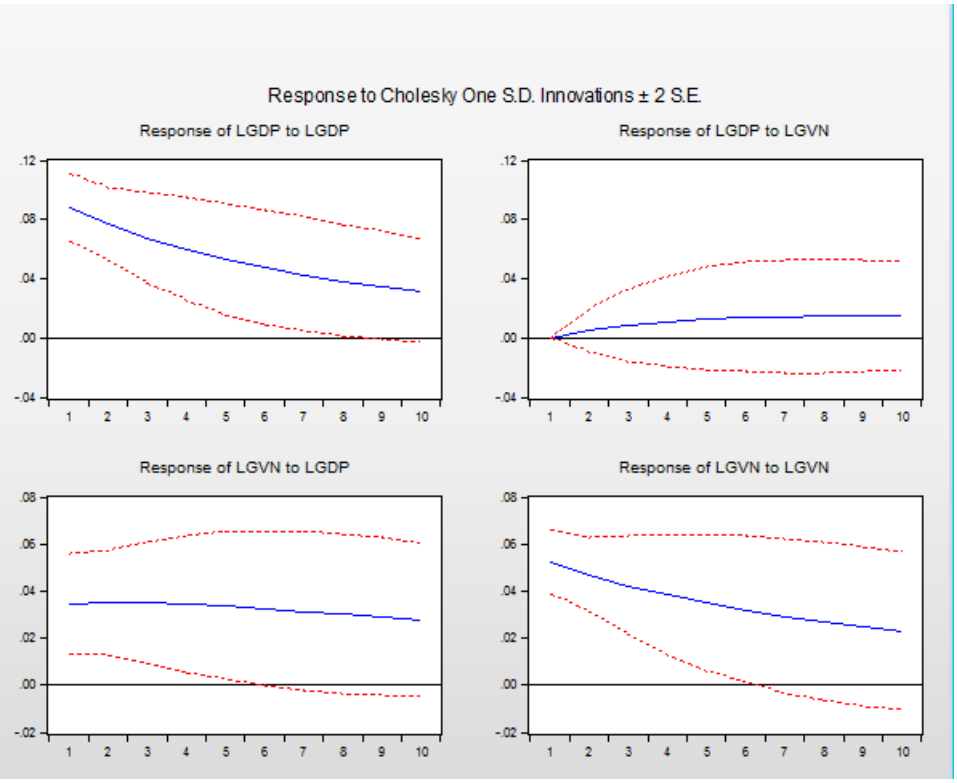

المصدر: مخرجات برنامج EViews 12

التحليل: يوضح الشكل أعلاه أن مقدار صدمة عشوائية موجبة في الناتج المحلي $LGDP$ تُحدث أثر سلبي في نفس المتغير في السنة الأولى، فيتناقص على أثرها الناتج المحلي ابتداء من السنة الثانية، يستمر هذا التناقص حتى السنة العاشرة، تفيد هذه النتيجة تفيد بأن الناتج المحلي الحالي في الجزائر لا يتأثر بمستوى كثيرا الناتج المحلي السابق خلال الفترة الدراسة.

في نفس الشكل نرى حدوث صدمة عشوائية موجبة بمقدار انحراف معياري واحد في معدل الإنفاق الحكومي $LGVN$ تؤثر على نحو سلبي كبير في الإنفاق الحكومي حتى السنة الثامنة، ثم يتضاءل هذا الاثر خلال الفترة الناسعة والعاشرة .

تبيّن هذه النتائج الأهمية البالغة للصدمات في متغيرة الناتج المحلي ومعدل الإنفاق الحكومي في تفسير تقلباتهما، أي أن كل من الناتج المحلي له دور كبير في تحديد الإنفاق الحكومي، غير أن الصدمات في ومعدل الإنفاق الحكومي لها دور ضعيف في تحديد كمية العرض النقدي.

3.6.3. إختبار السببية:

يعد أسلوب السببية منهجا تجريبيا يساعد على اختبار العلاقة الاقتصادية بين المتغيرات ومن ثم تحديد اتجاه العلاقة السببية بينها أي معرفة المتغير التابع والمتغير المستقل. [1]

تحت الاختبار : H_0 : لا توجد سببية ضد الفرضية البديلة H_1 : توجد سببية

[1] بن بوزيان محمد، عبد الحق، بن عمر، العلاقات السببية والتكامل المتزامن بين النقود والأسعار في الجزائر وتونس، جامعة تلمسان، الجزائر 2011، ص1516.

http://faculty.kfupm.edu.sa/coe/sadiq/proceedings/SCAC2004/55.ASC029.AR.Benbouziane.Cointegration%20and%20Causality%20Bet%20_1_.pdf

الجدول 23 اختبار السببية

VAR Granger Causality/Block Exogeneity Wald Tests
Date: 05/12/22 Time: 15:16
Sample: 1990 2020
Included observations: 30

Dependent variable: LGDP

Excluded	Chi-sq	df	Prob.
LGVN	0.429866	1	0.5121
All	0.429866	1	0.5121

Dependent variable: LGVN

Excluded	Chi-sq	df	Prob.
LGDP	0.213021	1	0.6444
All	0.213021	1	0.6444

المصدر: مخرجات برنامج EViews 12

التحليل: الحالة الأولى الإنفاق الحكومي $LGVN$ لا يسبب في التغير الحادث للناتج المحلي $LGDP$: أي تم قبول الفرضية الصفرية H_0: $Prob = 0.5121 > 0.05$

الحالة الثانية الناتج المحلي $LGDP$ أيضا لا يسبب في تغير الإنفاق الحكومي $LGVN$: ومنه تم رفض الفرضية الصفرية $_0$ وقبول الفرض البديل H_1: $Prob = 0.64444 < 0.05$

الاستنتاج العام:

من خلال نتائج التحليل الإحصائي المتبع على متغيّرات الدراسة وجدنا أن :

– جُل قيم متغيرات الدراسة الخام GDP، GVN اتسمت بالتقلبات العنيفة، بسبب تضخمها خلال فترة الدراسة؛

– حاولنا التقليل من هذا التقلب فاستخدمنا أسلوب اللوغاريتم النيبري $LGDP$، $LGVN$ على متغيرات الدراسة الخام، فكانت نتائج المتغيرات الجديدة متجانسة بشكل كبير، حيث انعكست على قيم معامل الاختلاف ؛$(Cv = 3.63,\ 3.69, < 15)$

– وجدنا جميع سلاسل المتغيرات غير مستقرة في مستواه الأصلي$^{I(0)}$، ومستقرة في الفروقات من الدرجة الأولى $^{I(1)}$؛

– حسب اختبار التكامل المشترك لم نتوصل إلى إمكانية وجود تقارب بين متغيرات الدراسة في المدى الطويل؛

– قمنا بتقدير نموذج $Var(2)$،

– تم تقدير نموذج VAR (1) لأنه أحسن نموذج من بقية النماذج الأخرى كونه يعطي أحسن قيمة في معايير المفاضلة كمعيار AKAIKE و SCHWARZ.

– اجتماع نموذج(1) VAR لمختلف الاختبارات التشخيصية (توزيع طبيعي، ثبات التباين البواقي، عدم وجود ارتباط سلسلة البواقي، النموذجية والاستقرارية كون أن مقلوب جذور(1) VAR داخل دائرة جذر الوحدة).

– من خلال تحليل تفكيك التباين نلاحظ أهمية كبيرة في تغيرات LGDP في مساهمتها في تغيرات التي تحدث لـ GVN بحيث الفترة 10 بلغت نسبة المساهمة 44.36%.

– من خلال تحاليل الخدمات يتبين الدور الكبير لـ LGDP تحديد الإنفاق الحكومي، وهذا موافق لما أتت به النظرية الإنفصالية كون أن المداخيل من الجباية البترولية تستعمل على زيادة الإنفاق الحكومي الإستهلاكي والإستثماري.

- ملحق الجداول والأشكال البيانية :

_الملحق 08 رسم بياني لخام المتغيرات

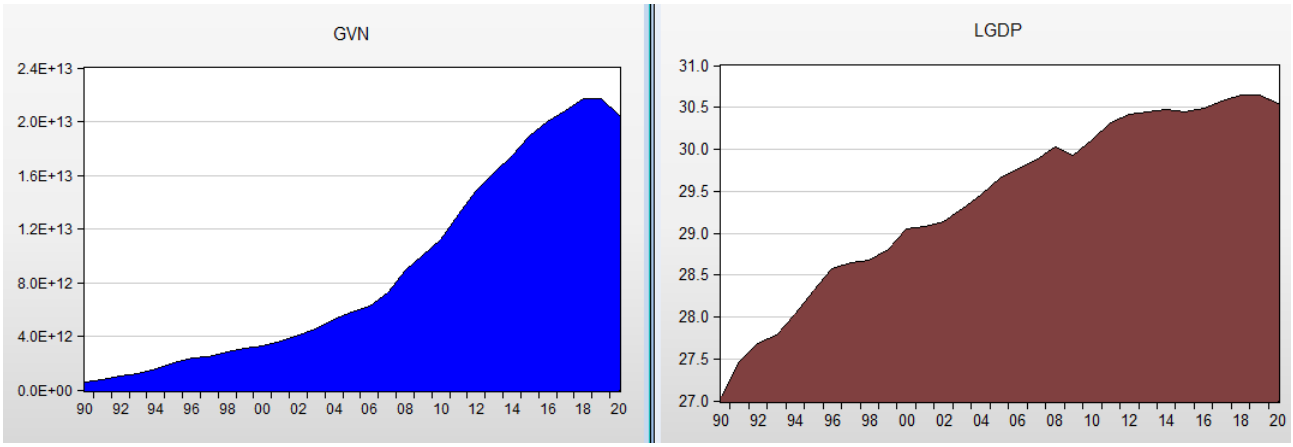

المصدر: مخرجات برنامج EViews 12

الملحق 09 عدم ثبات المتوسط الحسابي

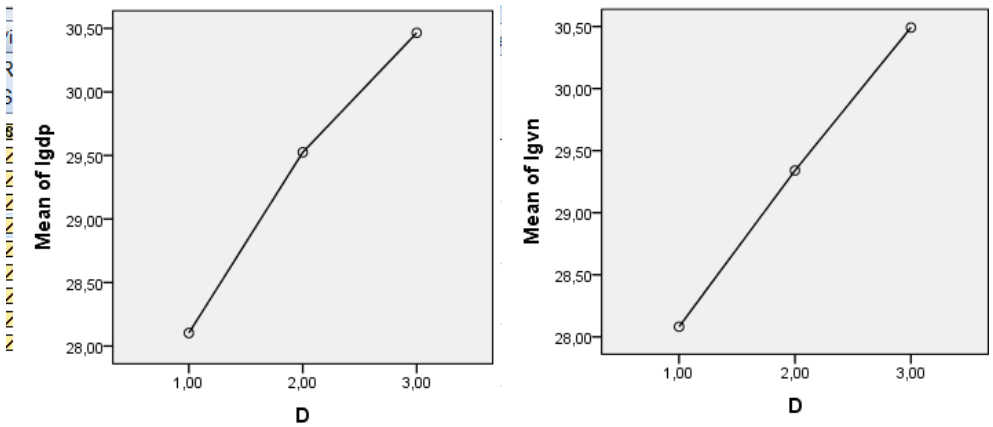

المصدر: مخرجات برنامج SPSS 28

خلاصة الفصل:

من خلال الدراسة التحليلية والقياسية لأثر الإنفاق الحكومي وتقسيماته على النمو الإقتصادي، اتضح بأن لكل من الإنفاق الحكومي بصفة عامة ونفقات التجهيز أثر على الناتج المحلي الإجمالي، فبزيادتهما يزيد معدل النمو الاقتصادي، وبالتالي حدوث انتعاش في الاقتصاد الوطني.

ومن اجل ذلك واجب على الحكومة الجزائرية إعطاء أولوية كبيرة للإنفاق الحكومي بصفة ولنفقات التجهيز وكذا الإهتمام بكفاءتهما وفعاليتهما، باعتبارهما عامل أساسي في عملية التنمية الاقتصادية.

الخاتمة

الخاتمة:

منذ الاستقلال والجزائر تسعى لتحقيق النمو اقتصادي مقبول ومصحوب بتنمية مستدامة؛ من خلال اعتمادها على السياسة الانفاقية لتحقيق اغراض السياسة الاقتصادي؛ وذلك عن طريق تسخير كافة الامكانيات البشرية والمالية والمتمثلة في البرامج الضخمة التي وفرتها ذلك، الا انها ولحد الان لم ترقى الى المستويات التي وصلت لها بعض الدول في ظرف قصير، مثل جنوب آسيا، بالرغم من الامكانيات التي تتميز بها الجزائر من حيث المساحة والكثافة السكانية مقارنة بهذه الدول.

التوصيات:

من خلال النتائج التى توصلنا اليها و بعد تحليل مختلفة العناصر المركبة للدراسة، سوف نتطرق الى قيم مجموعة من توصيات على النحو التالي:

- ترشيد الانفاق العام
- انتهاج سياسة اتفاقية تهدف لرفع معدلات النمو وذلك بالانفاق على التعليم بصورة اكبر وذلك لتموين كوادر واطارات تساهم من رفع هذه المعدلات
- ضرورة إعطاء الاهمية الكافية للدراسة القياسية بما يخص الانفاق الحكومي الذي من شأنه ان يكون ارضية خصبة لاتخاذ القرارات المستقبلية

افاق الدراسة:

انصلاقا من الناتج التى تم التوصل إليها وكذا التوصيات والاقتراحات التى تم طرحها، ظهرت لنا العديد من الجوانب والاشكاليات المهمة لمواصلة البحث في دراستنا لاهميتها النظرية والتطبيقية نذكر منها:

- العولمة و أثرها على فعالية سياسية الانفاق العام في تحقيق الاستقرار الاقتصادي
- العوامل المفسرة لنمو الانفاق الحكومي في الإقتصاد الجزائري
- دور الانفاق الحكومي في تحقيق اهداف سياسة مالية في الجزائر
- تأثير الانفاق الحكومي والضرائب على خزينة دولة في الجزائر

قائمة المراجع

أولا: الكتب

1.حربي محمد موسى عريفات، مبادئ الاقتصاد الكلي، ط 1، دار البداية ناشرون وموزعون، عمان الأردن، 2014

2.حسن محمد القاضي، الإدارة المالية العامة، الاكاديمية للتوزيع والنشر، 2014

3.خلف الله أحمد محمد عربي، اقتصاد قياسي متقدم، مطبعة جي تاون، الخرطوم، 2005

4.زينب حسين عوض الله، مبادئ المالية العامة. الجار الجامعية للطباعة والنشر، بيروت، 1998

5.سحر عبد الرؤوف سليم، عبير شعبان عبده، قضايا معاصرة في التنمية الاقتصادية، ط 1، مكتبة الوفاء القانونية، الاسكندرية، 2014

6.سوزي عدلي ناشد ،الوجيز في المالية العامة ، دار الجامعية الجديدة للنشر، الإسكندرية ، 2000

7.عادل فليح العلي، مالية الدولة، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، ط 2010

8.عبد الرحمان تومي، الاصلاحات الاقتصادية في الجزائر الواقع والآفاق، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية الجزائر،2010

9.عبد القادر محمد عبد القادر عطية، (2004)، الحديث في الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر

10. عبد القادر محمد عبد القادر عطية، الحديث في الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2004

11. عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية _ دراسة تحليلية تقييمية، ديوان المطبوعات الجامعية، ط الثالثة 2006الجزائر

12. عبد المطلب عبد الحميد، الاقتصاد الكلي– النظرية والسياسات، ط1، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2010

13. عبد المطلب عبد الحميد، النظرية الاقتصادية، تحليل جزئي وكلي، ط1، الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع، الاسكندرية، 2006

14. عبد الوهاب الأمين، مبادئ الاقتصاد الكلي، ط1، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان–الأردن، 2002

15. عطاالله خالد، السياسة العامة بين التخطيط والتنفيذ، الجزائر نموذجا، ط 1، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان–الأردن، 2018

16. علي جدوع الشرفات، التنمية الاقصادية في العالم العربي، ط 1 ، دار الزمان للنشر، الأردن، 2014

17. فوزت فرحات، المالية العامة، الاقتصاد المالي دراسة التشريع المالي اللبناني مقارنة مع بعض التشريعات العربية والعالمية، منشورات الحقوقية، 2010

18. مجدي محمود شهاب، الاقتصاد المالي نظرية مالية الدولة، السياسات المالية للنظام الرأسمالي، دار الجامعة الجديدة للنشر الإسكندرية، مصر، 1999

19. محمد خصاونة، المالية العامة–النظرية والتطبيق، دار المناهج للنشر والتوزيع، الأردن، ط1، 2014

20. محمود حسن صوان، أساسيات الاقتصاد الإسلامي، ط 1، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان الأردن

21. مدني بن شهرة، الإصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل (التجربة الجزائرية)، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان–الأردن، 2008

22. مصطفى محمد عبد الله، وآخرون، الإصلاحات الاقتصادية وسياسات الخوصصة في البلدان العربية، مركز دراسات الوحدة العربية الجزائر، ط1، بيروت

23. مصطفى يوسف كافي، الاقتصاد الكلي، مبادئ وتطبيقات، ط 1، مكتبة المجتمع العربي للنشر، عمان– الأردن، 2007

24. موسى زواوي، مدخل عام للاقتصاد السياسي ، ط 1، منشورات الدار الجامعية، الجزائر، 2015

25. وليد الجيوسي، أسس التنمية الاقتصادية، ط 1، دار جليس الزمان للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2009

ثانيا: المذكرات

26. ايمان بوعكاز، أثر الإنفاق العمومي على النمو الاقتصادي دراسة قياسية على الاقتصاد الجزائري سنة 2013، أطروحة شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية ، جامعة الحاج لخضر باتنة الجزائر، 2013

27. بشير خميرة ن دراسة قياسية تظهر العلاقة بين الإنفاق الحكومي والناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال فترة 1980-2014 مذكرة تخرج لنيل شهادة ماستر أكاديمي الطور الثاني في العلوم الاقتصادية، الجزائر، دفعة 2015-2016

28. جنيدي مراد، دراسة تحليلية قياسية لظاهرة الإدخار في الجزائر «VAR» باستعمال أشعة الإنحدار الذاتي (1970-2004)، مذكرة ماجستير غير منشورة، قسم العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد كمي، جامعة الجزائر، 2006

29. حراث حنان ، أثر الاستثمار السياحي على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية للفترة المحددة (1990-2013) ، مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية، تخصص تقنيات كمية مطبقة، جامعة الحميد بن باديس_ مستغانم، دفعة 2014

30. خزان عبدالحفيظ،، تفعيل دور أسواق الاوراق المالية وأثرها على النمو الاقتصادي دراسة سوق عمان للأوراق المالية من 2002 الى 2013، بحث تكميلي لنيل درجة الماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خضير بسكرة، الجزائر، 2014

31. صحراوي سعيد، محددات سعر الصرف: دراسة قياسية لنظرية تعادل القوة الشرائية والنموذج النقدي في الجزائر، مذكرة ماجستير غير منشورة، قسم العلوم الاقتصادية تخصص مالية دولية، جامعة تلمسان، 2010

32. طاوش قندوسي، تأثير النفقات العمومية على النمو الإقتصادي- دراسة حالة الجزائر، 2012/1970، اطروحة دكتوراه في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ابي بكر بلقايد، الجزائر، دفعة، 2014/2013

33. عبد الجليل هجيرة، أثر تغيرات سعر الصرف على الميزان التجاري – دراسة حالة الجزائر، مذكرة ماجستير غير منشورة، العلوم الاقتصادية، تخصص مالية دولية، جامعة تلمسان، الجزائر، 2012

34. كريم بودخدخ، أثر سياسة الإنفاق العام على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر (2001-2009)، مذكرة مكملة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجيستير في علوم التسيير، تخصص نقود ومالية، جامعة دالي براهيم – الجزائر، دفعة 2009-2010

35. نسيمة ثابت، دراسة اقتصادية قياسية للعلاقة السببية بين الاتفاق العام والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990-2014)، مذكرة مكملة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد قياسي، جامعة أم البواقي، دفعة 2015-2016

ثالثا: المجلات

36. أحمد ماجر، تقرير التنمية البشرية الصادر عن البرامج الإنمائي للأمم المتحدة، إدارة التخطيط ودعم القرار، الربع الأول لعام 2016، الإمارات العربية المتحدة

37. بن بوزيان محمد، عبد الحق، بن عمر، العلاقات السببية والتكامل المتزامن بين النقود والأسعار في الجزائر وتونس، جامعة تلمسان، الجزائر 2011

38. بوشامة مصطفى، حواس مولود، البيئة المستدامة من منظور إسلام، مجلة دراسات اقتصادية، دورية اقتصادية تصدر عن مركز البصيرة للبحوث والاستشارات والخدمات التعليمية، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، العدد 16، جويلية، الجزائر، 2010

39. رقية شوشان، التنمية البشرية المستدامة بين الواقع والمأمول، قراءة في التجربة الماليزية، جرش للبحوث والدراسات، المجلد 17، العدد 2، الأردن، 2016

40. سالم عبد الله محمد باسويد، مقال بعنوان أثر الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في اليمن خلال المدة 1990-2014م، مجلة الأندلس للعلوم الإنسانية والاجتماعي، العدد 16 المجلد 17 كلية العلوم الإدارية، قسم العلوم المالية والمصرفية، جامعة الأندلس 1424-2003

41. عابد بن عابد العبدلي، محددات الطلب على واردات المملكة العربية السعودية في إطار التكامل المشترك وتصحيح الخطأ، مجلة مركز صالح عبد الله كامل للاقتصاد الإسلامي، جامعة الأزهر، العدد 23، 2007

42. ماجد حسني صبيح ، مقال بعنوان تحليل أثر الإنفاق الحكومي على الناتج المحلي الإجمالي في الاقتصاد الفلسطيني للفترة (1996-2014)، بحوث اقتصادية عربية ، العددان 72-73، جامعة القدس المفتوحة ، خريف 2010 شتاء 2016

43. محمد بن عزة، أثر برنامج الاستثمارات العامة وانعكاسات على التشغيل الاستثمار والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2001-2004، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف 1، أبحاث المؤتمر الدولي / 12/11 مارس

44. محمد عبد الشفيع عيسى، مفهوم ومضمون التنمية المحلية ودورها العام في التنمية الاجتماعية، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العددان 43-44، 2008

رابعا: المراجع باللغة الأجنبية

45. Melard Guy, (1991), Méthodes de prévision à court terme, Edition Ellipses, Bruxelles

46. Régis Bourbonnais, (2005), Econométri, 6e édition, Dound, Paris

47. Ritchard Harris, (1995), Using Cointegration Analysis in Economics Modelling, Prentice Hall, London.